النور

يا عمال العالم اتحدوا

www.alnnour.com

أسبوعية - سياسية - ثقافية
يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد

السنة الثانية والعشرون - العدد 1090 - الأربعاء 10 كانون الثاني 2024

الأسعار تتحرر.. والأجور مقيدة!

» (النور)

في الجلسة الأولى للحكومة في العام الجديد، طالب السيد رئيس مجلس الوزراء جميع الوزارات المعنية بالعمل على ضبط الأسواق ورقابة الأسعار، وبعد يوم واحد رفعت الحكومة أسعار المازوت المخصص للقطاع الخاص

البقية ص ٢

ثلث دول العالم بدأت تتخلّى عن الدولار

أفادت وكالة (نوفوستي) بأن ثلث دول العالم بدأت تتخلى عن الدولار وتسعى لإيجاد وسائل دفع وطنية، بعد عقوبات الغرب ضد روسيا، التي حمت اقتصادها بفضل منظومتها (مير) للدفع الإلكتروني.

وحلّلت الوكالة تصريحات مسؤولي ١٩٣ دولة في وسائل الإعلام الروسية والدولية، مشيرة إلى أن نتائجه تدل على أن ٦٨ دولة تؤيد التخلي عن الدولار وتتخذ إجراءات ملموسة في هذا الاتجاه.

13

روسيا تسمّي إسرائيل في الهجوم النووي على بيروت

تصريح جديد للاستخبارات الروسية: دمرت إسرائيل ميناء بيروت بواسطة صاروخ نووي تكتيكي.

صحيفة إزفيستيا الروسية: البيان الأخير من المسؤول السابق في

البقية ص ٢

الإبادة الجماعية في غزة في دعوى جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية

6

حياة السوريين تغتالها المصالح والمطامع

14

حل أزمة جواز السفر بأزمة أخرى!

10

انهيار اقتصادي عالمي في 2024 أو انقلاب بالولايات المتحدة في 2025

12

الافتتاحية

رئيس التحرير

2024
عام الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي السوري
عام المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي السوري الموحد

استحقاقان بارزان قرّرت اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي السوري الموحد، في اجتماعها الأخير، منحهما الأهمية القصوى خلال العام الجديد ٢٠٢٤، الأول منهما هو الاحتفال اللائق بالذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي السوري، أما الثاني فهو عقد المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي السوري الموحد، تزامناً مع الاحتفال بالذكرى المئوية المجيدة.

التزامن بين الحدثين ليس عبثياً، فهذا الحزب الذي تأسّس في ٢٨ تشرين الأول عام ١٩٢٤، والذي يعدّ اليوم من أقدم وأعرق الأحزاب السورية، والذي امتزج تاريخه بنضالات الشعب السوري من أجل الاستقلال والسيادة ووحدة الأرض والشعب، ومواجهة الخطر الذي يمثله الكيان الصهيوني، لا على الأرض الفلسطينية والشعب الفلسطيني فحسب، بل على المنطقة العربية برمّتها. هذا الحزب الذي ربط نضاله الوطني بنضاله الطبقي والاجتماعي، من أجل الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة السورية والفلاحين الفقراء والمثقفين، وجميع الفئات الاجتماعية الفقيرة، مازال يتابع نضاله منذ مئة عام رغم جميع المنعطفات والمصاعب والتغييرات الهائلة التي اتسمت بها العقود الماضية، والتي أدّت إلى تلاشي العديد من الأحزاب العالمية والعربية والمحلية، والمؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي السوري الموحد الذي سيُعقد تزامناً مع الذكرى المئوية هو الدليل الحيّ على حيوية هذا الحزب العريق والتصاق نضالاته بتربة وطننا وبالمصالح العليا لشعبنا.

عند انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي في بداية تسعينيات

البقية ص ٢

الافتتاحية | بقية

رئـــيس التحـــريـــر

القرن الماضي، تابع حزبنا نضاله الوطني والأممي وسط محيط من الدعوات الانهزامية والنظريات التي صدرت في الغرب، والتي اعتبرت سقوط هذه التجربة الغنية هو القاعدة، وبقاءها هو الاستثناء، وأن الرأسمالية خالدة إلى ما لا نهاية، وحلّل أسباب الانهيار والدروس التي خلفها، وسبل تحقيق أهداف الحزب بالاستناد إلى الظروف الملموسة في بلادنا. إن المرجعية الفكرية لحزبنا لن تشيخ أبداً بسبب اعتمادها لا على الفكر الاشتراكي فحسب، بل على أفضل ما أنتجه الفكر الإنساني الساعي إلى الحرية والعدل والاشتراكية والديمقراطية.

ستجري التحضيرات لهذين الحدثين البارزين.. العزيزين على قلوب الشيوعيين السوريين والقوى الوطنية والتقدمية وجميع الشرفاء في بلادنا، في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تهدّد سيادة بلادنا، بسبب الاحتلال الإسرائيلي والأمريكي والتركي للأرض السورية، وفي ظل محاولات بعض الواهمين من (قسد) بنيل الحقوق عبر تنفيذ المخطط الأمريكي الصهيوني بتقسيم سورية، وفي ظل أزمة اقتصادية واجتماعية ومعيشية كارثية تسبّب بها الحصار والعقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية وحلفاؤها على سورية، وأيضاً بسبب سوء الإدارة الحكومية وتخبطها، وتراجعها عن مبدأ الرعاية الحكومية للفئات الفقيرة والمتوسطة، وانسحابها من العملية الاقتصادية، والهرولة العشوائية باتجاه السوق الحر من جميع القيود الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وسيؤكد حزبنا في هذه المناسبة مواقفه الداعية إلى توحيد كلمة السوريين، وذلك عبر حوار وطني واسع وشامل، يضمّ جميع الأطياف السياسية والاجتماعية والإثنية، بهدف التوافق على الحل السياسي للأزمة السورية، ورسم ملامح المستقبل السوري الذي نسعى مع غيرنا من القوى الوطنية والتقدمية، أن يكون ديمقراطياً.. تقدمياً.. علمانياً.

أمام منظمات الحزب وأعضائه حزمة من المسائل الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، تشكّل بمجموعها توجّهاً مستقبلياً لمسيرة الحزب من أجل سورية الحرّة.. السيّدة.. الموحّدة أرضاً وشعباً، الملبّية لطموحات شعبها السياسية والديمقراطية والاقتصادية والمعيشية، ومن أجل وحدة الشيوعيين السوريين.

المجد للمؤسّسين الأوائل للحزب الشيوعي السوري!

الأسعار تتحرر.. والأجور مقيدة!/ بقية

ولوسائل النقل، عدا النقل الداخلي، والبنزين أوكتان (٩٠)، وحزمة من المواد التموينية الموزعة في المؤسسات الاستهلاكية كالرز والسكر والزيت النباتي!

وبعدها قفزت أسعار جميع السلع كرد فعل فوري على هذه الارتفاعات بنسبة تتراوح بين ١٥ و٢٠٪.. أما رد الفعل الحقيقي فستشهده الأسواق قريباً، وسيكتوى به كالعادة المواطنين (المشحرين) الفقراء الذين تتجاوز نسبتهم ٨٥٪ من الشعب!

إلى متى أيها السادة في حكومتنا؟

نشهد هرولة باتجاه اعتماد نهج السوق الحر في الاقتصاد دون أي ضوابط، ونشهد تعويماً مقصوداً لأسعار جميع السلع والخدمات التي تقدمها وتدعمها الحكومة، ونشهد تراجعاً فعلياً عن الدور الرعائي للحكومة باتجاه الفئات الفقيرة، ونشهد أيضاً تقزيماً مقصوداً للأجور والمعاشات التقاعدية! ونتساءل بحسرة ما بعدها حسرة:

هل هذا هو النهج الجديد للحكومة؟

هل تخلفت الحكومة عن أي دور اقتصادي أو اجتماعي فاعل لإنقاذ المواطنين السوريين من (غول) الغلاء والفقر، وتركت الأمر لأسياد السوق الحر، الذي لم يكن في وقت من الأوقات حراً.. عادلاً.. ملبياً لطموحات شعبنا بحياة كريمة تحافظ على إنسانية المواطن السوري؟!

أخيراً.. ننبه أيها السادة للمرة الألف إلى مخاطر استغلال أعداء سورية، وهم بالمناسبة كثر، وفي مقدمتهم التحالف الدولي المعادي لسورية بزعامة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية، لغضب المواطنين السوريين بعد أن هبطوا إلى هاوية الفقر والفقر المدقع، بهدف ضرب سورية من الداخل، بعد أن عجزوا عن إركاعها من الخارج.

روسيا تسمّي إسرائيل / بقية

المخابرات الروسية الجنرال إيغور دراغانوف، كان مفاجأة مدوّية، فقد قال في مقابلة صحفية: أؤكد ما قلته منذ سنوات أن ميناء بيروت انفجر بتكتيك إسرائيلي، بصاروخ نووي تكتيكي، وأضاف: ثم جاءت القوات البحرية الغربية، تحت غطاء المساعدات الإنسانية (فرنسا، إنكلترا، وأمريكا) لإخفاء الحقائق الجوهرية العلمية.

الانفجار الذي شكّل كارثة إنسانية عالمية قد تهز الكيان ومنع إنجاز معاهدة السلام مع الخليج. وغادرت جميع السفن الحربية الأجنبية، بعد وصول فريق الخبراء الأمريكيين الذين سمح لهم لبنان رسمياً الدخول إلى أراضيه السيادية مع تأكيد نجاحها علمياً، لطمس الحقيقة (مكتب التحقيقات الفدرالي والكلاب المدربة).

تابع الجنرال: لبنان لم يحاول منذ البداية معرفة الحقيقة، القضاء مسيّس، أسر الشهداء ومئات الملايين من الدولارات، دخلت لبنان تحت غطاء ترميم الميناء ومساعدة العائلات. وأضاف: الحقيقة أن المال كان استعداداً للانتخابات وإسكات السلطات، وليس التحقيق، أين الـ ٥٠٠ مليون يورو التي أرسلتها فرنسا على سبيل المثال؟ انتقلت إلى المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، ثم جاء ماكرون بمساعدة ميقاتي لإقناع صديقهم الفرنسي اللبناني، صعدة لإعادة إعمار مرفأ بيروت من دون عرض شفاف، وبالتالي، ميناء حيفا أصبح مركز التجارة البحرية المنفذ الأكثر أهمية، في المنطقة لا بيروت، في النهاية، المخابرات الروسية متأكدة من أن حزب الله لا يملك أي معدات عسكرية أو أي مرافق أخرى كما حاولت إسرائيل نشرها، لكن الهدف الحقيقي من القصف كان هو ضرب الميناء الأكبر، في شرق البحر الأبيض المتوسط، وإزالته من المنافسة، مع ميناء حيفا، مرة واحدة وبشكل كامل، وبنجاح المهمة، ضرب القطاع المصرفي اللبناني، كذلك إزالته من المنافسة، ما يؤكد ذلك، أن فرنسا لم تفعل شيئاً ولم تثبت الطلب إلى الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، لإحالة ملف انفجار مرفأ بيروت إلى لجنة دولية، بشأن كشف الحقيقة، رغم دعم الطلب من رئيس الجمهورية .

بيروت لم تنفجر بل جرى تفجيرها.

» **ترجمة: يوسف فرحة**

النور

أسبوعية- سياسية - ثقافية
يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد

أسســت عـــام 1955
أعيد إصدارها عام 2001

المدير المســؤول: المحامي فؤاد البني
رئيــس التحــرير: بشـــار المنيّــر
الإخـــراج الفـــني: عمار الشيخ علي
الموقع الإلكتروني: مازن الشيخ علي

الجمهورية العربية السورية - دمشق | المزرعة - شارع عمر المختار
+963 3342573-3342572-3324914
+963 4422383-3342571
annourscs@gmail.com
alnnour.com
Alnnour.newspaper

قتلةَ الشُّعوبِ.. حين يعتذر الذئب من الحملان

» **فادي إلياس نصار**

جنَّدت دول التحالف الاستعماري، بغية كسر شوكة سورية، كل وسائل الإعلام الغربية والعربية، التي تسبح مع تيَّار العولمة المتوحّشة، النيوليبرالية والإمبرياليَّة العالميَّة، كي تُفبرك الأكاذيب، حول جرائم وهميَّة، تتهم الدولة السوريَّة بارتكابها، جنَّدت ذات الإعلام الذي امتهن فبركة الأكاذيب لتلميع وتجميل جرائم الجيش الأمريكيّ، في أكثر من تسعين بلداً حول العالم. فأثناء حرب فيتنام وعلى الرغم من أنّ سجلات البنتاغون لعام ١٩٦٩، أشارت إلى أن القوَّات الأمريكيَّة استخدمت، في الفيتنام، ما يقرب من ١٣٠ ألف طنّ من الذَّخيرة شهريَّاً، وإلى أنَّ أعداد جرائم الحرب الموثَّقة التي ارتكبها الجيش الأمريكي هناك بلغ ٣٦٠ حادثة، وتسبَّبوا بمقتل، حوالي ٣,٨ مليون إنسان، فقد تمَّ تلميع صورة الجيش الأمريكي. كما أن الإعلام ذاته، وأثناء الحرب العالميَّة الثَّانية، وصل بهِ الأمرّ الى وصف الأسرى اليابانيين بـ(الحيوانات، غير آدميّين)، علماً أن القنابل الذرية، التي ألقتها طائرات بلادهم، قتلت ما يفوق على ربع مليون إنسان في هيروشيما، وناكازاكي،عدا الجرحى والمشوهيين.

نعم لقد مارس العديد من الصحفيّين الغربيّين عن عمد، وعلى امتداد سنوّات الحرب السوريَّة، التَّضليل الإعلامي ضد سورية، فمن مراسل NBC الأمريكية ريتشارد إنغل ومذيع CNN أندرسون كوبر، الى مراسل ZDF الألمانية كريستيان زيفرس، وصولاً الى الصحفي في (دير شبيغل) الألمانية (كلاس ريلوتيوس)، والذي طُردَ إثر اعترافه بنسج أكثر من ٦٠ قصة من خياله مضللة عن سورية، صاحب قصة أطفال درعا الشَّهيرة عام ٢٠١١.

هذا الصّحافي (الكاذب) اعترف بجريمته تلك وقال: (كلهم كانوا يعلمون أن معظم الأخبار كانت مفبركة)، هذا وقد خصصت مجلة دير شبيغل الألمانية صفحتها الأولى يوم ٢٣ كانون الاول (ديسمبر) من عام ٢٠١٨، للاعتذار عن اختلاق أحد أبرز صحفييها قصصاً تضمنت تلفيق أخبار عن الحرب السورية واصفة الأمر بالفضيحة وأنه من (أسوأ الأمور التي يمكن أن تحدث لفريق تحرير صحفيّ).

ولا يقل الإعلام المأجور، في الحروب، أهميَّةً وخبثاً عن السياسيين وحكام الدّول الاستعماريَّة، فبعد أن يرتكبوا الجريمة.. ماذا يفعلون؟ يعتذرون!!

يعتذرون بعد أن يُدمّرونَ الأُمم ويقتلونَ الأبرياء ويحطمون الإنسان وريث الحضارات، فقد اعتذر الرَّئيس الأمريكيّ السَّابق جورج بوش، بعد حرب العراق، عن فشل المخابرات الأمريكية في تقديم معلومات صحيحة حول ترسانة (أسلحة الدَّمار الشَّامل) والتي بناءً عليها اتُخذ قرار الحرب على العراق (وصف وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابق "كولن باول" في مقابلة له مع قناة ABC التلفزيونية الأمريكية: لقد كان هناك أناس في المخابرات حينها يعرفون أن بعض مصادر المعلومات ليست موثوقة، لكنهم لم يقولوا شيئا. لقد دمرني ذلك. مضيفاً: لقد كان ذلك وصمة عار في مسيرتي السياسية).

نعم إنه العار كله، حيث كانت النتيجة حرب دامية أسقطت النظام العراقي وألقت بالعراقيين في دوامة العنف، الفقر والموت.

كما اعتذرت فرنسا، بعد مضي ستة عقود على الحرب، عن جرائمها في الجزائر وذلك على لسان رئيسها (ايمانويل ماكرون)، حيث سلم الرئيس إعلاناً لأرملة موريس أودان، الشيوعي المؤيد لاستقلال الجزائر الذي فُقد أثره بعد اعتقاله عام ١٩٥٧، يطلب منها (الصفح) خلال زيارة لها. قائلاً: (من المهم أن تُعرف هذه القصة، وأن يُنظر إليها بشجاعة وجلاء. هذا مهم من أجل طمأنينة وصفاء نفس أولئك الذين سببت لهم الألم في الجزائر وفي فرنسا على حدٍّ سواء(.

واعتذرت (إيطاليا) من الشَّعب الليبيّ، عن الجرائم التي ارتُكبت على يد جنودها في عهد الإستعمار الإيطاليّ الذي استمر بين عامين ١٩١١ و١٩٤٣، يومها، جاء الإعتذار على لسان رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق سيلفيو بيرلسكوني، الذي وعد الليبين بتعويضات قدرها خمسة مليارات دولار، تدفع في خلال ٢٥ عاما من خلال استثمارات في البنية الأساسية(مهزلة).

واعتذَّر الرَّئيس الألماني (يواخيم جاوك) سنة ٢٠١٤، (وكذلك فعلت المستشارة الأسبق انجيلا ميركل) عن الجرائم التي ارتكبتها القوَّات النَّازيَّة في اليونان خلال الحرب العالميّة الثانيَّة.

لكنْ اعتذّارالدُّول الاستعمارية، لن يعيد ضحايا الكارثة الإنسانيَّة التي وقعت في نكازاكي وهيروشيما، الى الحياة.

اعتذّارهُمْ، لن يعيد الى السكان الأصليّين للقارَّة الأمريكيَّة (الهنود الحمر)، أراضيهم وبيوتهم وصداقتهم مع الطَّبيعة الأُم، التي نُهبت.

اعتذراتهم، لن تُعوِّض ثلاثة ملايين طفل سورية منعوا، خلال سنوات الحرب، من الذهاب الى المدارس، ولن يعيد بناء الانسان الحضاريّ الذي كان يميز الشعب السوريّ.

أنهم خسروا الحرب لامحالة، وأنَ رهاناتهم ذهبت مع الريح، واعتبروا ذلك تهديداً واضحاً وخطيراً للأمن القوميّ الإسرائيليّ، وتراجُع لمكانته في كل المنطقة..ربما لو صدَّق الأمريكي يوماً وباشر بالإنسحاب من الاراضي السُّورية فإنه سيتوجَّب عليه، إنسانيَّاً، تقديم اعتذار شديد الى السوريين جميعاُ، ولكن في موازيين السّياسة الأمريكية، الاعتذار الكبير سيكون من (إسرائيل) (طفله المُدلَّل)... ومن يعشْ يرى.

(إعلان أديس أبابا) قد يساعد في وقف الحرب السودانية

في إجراء يسعى لوقف الحرب السودانية المشتعلة منذ شهور، وقّع قائد قوات (الدعم السريع)، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، ورئيس الهيئة القيادية لـ(تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدّم)) رئيس الوزراء السابق، عبد الله حمدوك، أمس، إعلاناً أُطلق عليه اسم (إعلان أديس أبابا)، في ختام اجتماعات لوفدي الجانبين استضافتها العاصمة الإثيوبية، وأصدرا بياناً مشتركاً تضمّن العمل على وقف الحرب.

وأعلنت (الدعم السريع) موافقتها على (إطلاق سراح ٤٥١ من أسرى الحرب والمحتجزين، كبادرة حسن نية)، في حين حدّد (إعلان أديس أبابا) نقاط الاتفاق بين الطرفين، وجاء من بينها: (تشكيل لجنة مشتركة للوصول إلى وقف وإنهاء الحرب وبناء السلام المستدام، ومتابعة تنفيذ ما اتُّفق عليه في الإعلان).

وبدا لافتاً الاتفاق على (القيادة المدنية للعملية السياسية مع الالتزام بمشاركة واسعة لا تستثني إلا (المؤتمر الوطني/ الحركة الإسلامية، وواجهاتهما)، وضرورة تمثيل المدنيين في اجتماع جيبوتي المرتقب الذي ترتّب له (إيغاد) بين قائدي (الدعم السريع) والجيش).

وقرّر الطرفان كذلك أن تتولى (تنسيقية (تقدّم)) طرح تفاهمات الإعلان على قيادة الجيش لتكون أساساً للوصول إلى حل سلمي ينهي الحرب. وفي إطار تنفيذ نقاط التفاهم، دشن طرفا الإعلان ٤ لجان كآليات للعمل المشترك.

وعقب اجتماعه مع حمدوك، قال (حميدتي) إنه (مستعد لعقد اتفاق سلام اليوم قبل الغد)، لكنه أضاف أن (الطرف الآخر (يقصد الجيش) ليس مستعداً لذلك).

ورأى حمدوك أن ((إعلان أديس أبابا) يفتح الطريق ويضع اللبنة الأولى لوقف الحرب، ويجب أن تشارك فيه كل قطاعات الشعب السوداني). وأضاف أن (ما يميز الإعلان أنه اعتمد أشياء عملية ممكنة التنفيذ، وحدد آليات متابعة تنفيذ الأشياء العملية الممكنة التنفيذ).

العـــــدد 1090 ـ الأربعـــــاء 10 كانـون الثـــاني 2024

الحروب لا تصنع المقابر.. إنما تصنــع التــاريــخ

» د. نهلة الخطيب

قال تشارلز فريدمان وهو دبلوماسي أمريكي مخضرم: (نحن لدينا مشكلة كبيرة جداً، نحن لم نعد نستخدم الدبلوماسية ولا القوة الناعمة، نحن ما نفعله الآن هو إما القوة، أو التهديد باستخدام القوة، أو فرض عقوبات والتهديد بفرضها، وهذه تؤدي إلى ردود فعل سلبية).

في ذروة الحملة الأمريكية، الإسرائيلية البربرية ضد الشعب الفلسطيني، زيارة رابعة لوزير الخارجية الأمريكية بلينكن إلى الشرق الأوسط، وقد أعدّ العدة لعملية ديبلوماسية على مقاسهم، ربما لتدارك تفجير المنطقة، ونزع فتيل الأزمة، وما يترتب عليه من تداعيات كارثية على الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، الذي يبدو في الوقت الحاضر ضرورة استراتيجية بالغة الأهمية في الصراع العالمي، وهناك حسابات أخرى، الحرب الروسية الأوكرانية، وتمدد الصين في الشرق الأوسط، وعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى تصاعد القلق لدى الإدارة الأمريكية.

توقيت الزيارة يثير الجدل، في مرحلة الغضب الشعبية والرسمية، بسبب ما فعلته إسرائيل مؤخراً، بدعم مطلق من أمريكا!! فالحرب في غزة، دخلت مرحلة الانكفاء، وانتقلت إلى مرحلة أخرى وهي مرحلة الاغتيالات، التي بدأت تباعاً من الضاحية الجنوبية باغتيال صالح العاروري، ثم تفجيرات كرمان في إيران وتوقيتها، وأخيراً في العراق، واغتيال قيادي من النجباء والحشد الشعبي، الذي استُهدف أمريكياً، وهذا ينذر بتوسع أصداء الحرب، وبقائها مفتوحة، ومتوترة، على أكثر من مستوى، وله حسابات كبرى أخطر من الحرب المباشرة على الشعب الفلسطيني، التي لم تحقق سوى الدمار، وقتل المدنيين.

المرحلة المقبلة تتطلب أن تكون لدى الادارة الأمريكية خلفية عسكرية ورؤية واضحة خوفاً من اتساع رقعة الحرب، وتفجير الجبهة اللبنانية، فترسانة حزب الله هي الحالة الأكثر خطورة على الدولة العبرية، ونصيحة جو بايدن للجنرالات الإسرائيليين، (إياكم أن تفتحوا بأيديكم أبواب الجحيم)، خاصة أن المأزق الإسرائيلي السياسي، والعسكري، يزداد حدة يوماً بعد يوم. وإسرائيل تشهد أزمة طاحنة غير مسبوقة، وأمام مفترق وجودي، الانشقاقات الداخلية من جهة، وفشلها في القضاء على المقاومة الفلسطينية في غزة من جهة أخرى، وهي لا يمكن أن تنفرد باتخاذ قرارات استراتيجية دون الرجوع لأمريكا، وخاصة أن التنسيق العسكري، والأمني، بينهما قائم على قدم وساق، وفي الأغلب، أنها على دراية كاملة بالهجمات الإسرائيلية ضد قيادات حماس في الضاحية الجنوبية، والتفجيرات في إيران، رغم نفي واشنطن تورطها فيها، ومع ذلك تسعى إلى تهدئة التوتر بين إسرائيل وحزب الله، وتهيئة إسرائيل إلى استيعاب أيّ ردّ لحزب الله، بعد إعلان حسن نصرالله (أن عملية اغتيال العاروري لن تبقى دون عقاب)..

جرائم إسرائيل باتت عبئاً على واشنطن، ومحرجة لها أمام المجتمع الدولي، والرأي العام العالمي، لأنها بتشجيعها تلك الجرائم، والمشاركة فيها أحياناً، تكرس نفسها دولة تنتهك حقوق الإنسان والقوانين الدولية، وهي لطالما

جرائم إسرائيل باتت عبئاً على واشنطن، ومحرجة لها أمام المجتمع الدولي، والرأي العام العالمي، لأنها بتشجيعها تلك الجرائم، والمشاركة فيها أحيانا، تكرس نفسها دولة تنتهك حقوق الإنسان والقوانين الدولية، وهي لطالما تذرّعت بالتدخل الانساني، لتبرير تدخلها في شؤون دول أخرى في العالم وانتهاك سيادتها

تذرّعت بالتدخل الانساني، لتبرير تدخلها في شؤون دول أخرى في العالم وانتهاك سيادتها، وفوق ذلك نكران الجميل الذي جاء في التصريحات الاستفزازية لإيتمار بن غفير وسموتيرتش، فضلاً عن الانتخابات التي تلوح في الأفق. والمحاولات الأمريكية للحفاظ على علاقاتها مجدداً مع دول عربية حليفة، وامتصاص غضبهم من عدم توقف الحرب حتى الآن، رغم علمها بأنها لن تخسرهم تماماً، بسبب حاجة كل طرف للأخر، والعلاقة الاستراتيجية القديمة جداً بينهم، وربما تكون أكثر ارتهاناً للولايات المتحدة الأمريكية، كضرورة للبقاء لذلك نجد الادارة الأمريكية صارت تضغط لوقف الحرب.

مناقشة مرحلة ما بعد الحرب، التي تطرحها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، بعيداً عن الطرف الفلسطيني، هي افتراضات إسرائيلية، فإسرائيل تفترض وتضع خططاً، وعلى العالم أن يصادق عليها، ويقبل بها، لا سيما، أن هذه الخطط لا تتطرق إلى مستقبل القضية الفلسطينية، بل وتقزم تطلعات الشعب الفلسطيني، وتكرس فصل غزة وتبقيها تحت الهيمنة الإسرائيلية، ومن الغباء السياسي لنتنياهو طرح قيادة مدنية، إسرائيلية بثوب فلسطيني، فالرفض الشعبي لأي صيغة تمثيلية عبر الاحتلال، هو أقل بكثير من سقف المستوى السياسي الوطني الفلسطيني، وخاصة بعد أن وصلت فلسطين وقضيتها وتمثيلها السياسي في العالم إلى الحدود العليا.

وفي مقاربة بين الربح والخسارة للحرب، نجد أن إسرائيل خاسرة بكل المقاييس، بعد أربعة أشهر وفشلت في تحقيق أهداف الحرب، وغزة منتصرة، رغم كل الآلام، بصمودها أمام أعتى جيوش العالم، وأمام الترسانة العسكرية الأمريكية والغربية. فلولا التغطية اللوجستية الأمريكية والغربية لإسرائيل، لشهدنا انهيارها، فإسرائيل التي تحاول أن تدفن غزة تحت الأنقاض، هي أيضاً تحت الأنقاض. يسترجعني إدوارد سعيد عندما وصف اللاجئين: (هم أكبر حجماً، وأكثر إثارة للمتاعب، من أن يظلوا مجموعة من اللاجئين لا تثير سوى العطف).

يبدو أن لعنة العقد الثامن ستنزل بإسرائيل، فالمؤرخ بيني موريس يقول: (أن إسرائيل مكان ستغرب شمسه، وسيشهد انحلالاً، أو غوصاً بالوحل)، فجيشها مرهق، وجنودها مرعبون. إسرائيل الكيان المصطنع، الذي قام على العنف والإرهاب، وبدعم قوي من المجتمع الدولي، فلولا أمريكا ما كان بالإمكان أن توجد، تدعم سياساتها وتغطيها، إسرائيل على أبواب حرب داخلية ستبدأ بإقالة نتنياهو، ومقاضاته مع كبار المسؤولين في حكومته بسبب فشلهم في تحقيق أهداف الحرب، وتضليل الرأي العام، وعدم الاستقرار الداخلي، الذي أدى إلى هجرة عكسية لما يقارب مليون ونصف مليون إسرائيلي مزدوجي الجنسية، بلا عودة، بسبب الحرب في غزة، وبذلك صدقت نبوءة إدوارد سعيد عندما قال: (إسرائيل ليست مجتمعاً حقيقياً بل هي شبه دولة، زمنها محدود، ومواطنوها موجودون فيها إلى أن يصيبهم الذعر فيضطرون لمغادرتها).

فالحروب لا تصنع المقابر، إنما تصنع التاريخ، لا استقرار في المنطقة، دون حل حقيقي وعادل للشعب الفلسطيني، فإما يكون الأمن والسلام للجميع، أو لا أمن ولا سلام لأحد.

العجز الأوربي ينكشف أكثر فأكثر!

» د. صياح فرحان عزام

خلافاً لما كان يسعى إليه الاتحاد الأوربي في الأعوام الأخيرة حول العمل على احتواء التناقضات الداخلية بين دوله، وإثبات قدرته على القيام بدور مستقل في الساحة الدولية، إلا أنه لم يستطع تحقيق ذلك، ومع كل يوم يمر يزداد انكشاف عجز الاتحاد، وعدم قدرته على التأثير، وحتى تفاقم التناقضات الظاهرة والخفية داخل صفوفه.

إن أوربا التي وجدت نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تبحث عن موطئ قدم لها كقطب مستقل يلعب دوراً وازناً على الساحة الدولية، سرعان ما اكتشفت أنها واقعة بين قطبين كبيرين، الولايات المتحدة التي كانت ومازالت تحاول الإبقاء على تحالفها معها من موقع (ما تسمّيه الشراكة مع أوربا)، وروسيا وريثة الاتحاد السوفييتي التي استعادت بناء قواها السياسية والعسكرية والاقتصادية قبل أن يدخل العملاق الصيني على خط المنافسة على قيادة الساحة الدولية.

ومع ذلك حاولت أوربا التخلص من التبعية لأمريكا ومن الاعتماد على حماية الولايات المتحدة لها، بالسعي إلى توحيد صفوفها وإنشاء قوة أوربية موحدة، أو جيش أوربي موحد، كما دعا إلى ذلك الرئيس الفرنسي ماكرون، في وقت سابق ليس ببعيد، ولكنها فشلت في ذلك حتى الآن، وبالتالي ظلت أوربا تلعب دورها العالمي تحت جناح الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار حلف الناتو، على الرغم من المصالح التجارية والسياسية والاقتصادية التي كانت تفرض نفسها وتدفعها لإقامة علاقات مع روسيا الاتحادية والصين، ربما أيضاً لإقامة نوع من التوازن مع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية.. لكن اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية في أواخر شهر شباط ٢٠٢٢، قلب الأوضاع رأساً على عقب، إذ توهمت أوربا بإيحاء أمريكي أن روسيا يمكن أن تستهدفها، وبالتالي تحمّست لمساعدة أوكرانيا وراحت تمدّها بالسلاح والذخائر والمستشارين العسكريين وغير ذلك، وغامرت بتحمل أعباء اقتصادية هائلة على حساب شعوبها ومواطنيها، عبر التخلي عن النفط والغاز الروسيين، وفرض عقوبات على موسكو، إلا أن النتيجة كانت زيادة الانقسام وتعميقه بين دول الاتحاد، والأسوأ أنها اكتشفت في النهاية أنها غير قادرة على تلبية مطالب زيلينسكي المتتالية، بمعزل عن الولايات المتحدة، وأن واشنطن هي التي تمسك بمفاتيح السياسة والاقتصاد وحتى الدعم العسكري، أي أنها لا تستطيع القيام بدورها بمعزل عن واشنطن، كذلك أكد العدوان الصهيوني الأمريكي على قطاع غزة انكشاف العجز الأوربي أكثر فأكثر، وعدم قدرة الاتحاد الأوربي على لعب دور مستقل تجاه هذا العدوان الهمجي، أو حتى السعي لإيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية.

كل هذا وغيره من الأخطاء الأوربية، خاصة التبعية المطلقة للسياسة الأمريكية ساهم وما يزال يساهم في ازدياد العجز الأوربي عن اتباع سياسة متميزة على الأقل ولو بأدنى الحدود عن سياسة واشنطن، بل ويؤكد مقولة أمريكية لوزير دفاع أمريكي سابق وصف فيها أوربا بأنها (القارة العجوز)، علماً بأن هذا الوصف فيه إهانة كبيرة لثماني وعشرين دولة أوربية منتسبة إلى الاتحاد الأوربي.

وفوق هذا، ليس هناك أمل حتى على المدى المنظور بأن تدرك أوربا أنّ عجزها هذا سيزداد بل سيتضاعف ما دامت في وضع التابع لأمريكا.

الإبادة الجماعية في غزة في دعوى جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية

» د. ماهر الشريف

في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٣، بادرت جنوب إفريقيا، بالتشارك مع بنغلادش وبوليفيا وجزر القمر وجيبوتي، إلى تقديم دعوى أمام محكمة الجنايات الدولية، تطلب فيها (إجراء تحقيق في الوضع في دولة فلسطين)، كما قال كريم خان مدّعي عام هذه المحكمة، الذي أعلن أن (تفويضه ينطبق على الجرائم المزعومة التي ارتكبت خلال الحرب الحالية)، لكن فرق المحكمة لم تتمكن، كما أضاف، من دخول قطاع غزة ولا إسرائيل، ولا سيما أن هذه الأخيرة ليست عضواً في محكمة الجنايات الدولية، مؤكداً، في بيان، أن مكتبه (تلقّى الإحالة، وهو يجري حالياً تحقيقاً في الوضع). وأوضحت وزارة الخارجية في جنوب إفريقيا أنها قدمت هذه الإحالة، مع (الدول الأخرى التي تشاركها المخاوف نفسها)، كي تولي هذه المحكمة (اهتماماً عاجلاً بالوضع الحالي نظراً لخطورته)، وأنها (تشجع كذلك الدول الأطراف الأخرى في نظام روما الأساسي على الانضمام إلى الإحالة، أو تقديم إحالات منفصلة بصورة مستقلة).

دعوى جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية

في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٣، قدمت حكومة جنوب إفريقيا دعوى جديدة إلى محكمة أخرى هي محكمة العدل الدولية، تتهم فيها إسرائيل بارتكاب أفعال (إبادة جماعية) في قطاع غزة، وقد رحبت منظمة التعاون الإسلامي، في ٣٠ من الشهر نفسه، بتقديم هذه الدعوى. وتجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية، التي تأسست في حزيران (يونيو) ١٩٤٥، هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، الذي يتولى (الفصل طبقاً لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقديم آراء استشارية) بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها الدول أو أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وتضم هذه المحكمة ١٥ قاضياً، من دول مختلفة، تترأسهم القاضية جوان دونهيو من الولايات المتحدة، وإلى جانبها ثلاثة من الرؤساء السابقين للمحكمة، بينهم مندوبو سلوفاكيا وفرنسا والصومال، ونائبها هو قاض من روسيا. أما اتفاقية منع (الإبادة الجماعية)، فقد أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٤٨، وهي تضم ١٥٣ دولة طرفاً، وتعرّف (الإبادة الجماعية) بأنها تشمل الأفعال التالية، المرتكبة بقصد (التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو أثنية أو عنصرية أو دينية)، بما في ذلك: (قتل أعضاء من الجماعة؛ إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة؛ إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً؛ فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة ونقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى). ويتم الاستماع إلى الدعاوى المرفوعة إلى محكمة العدل الدولية من جميع قضاتها الخمسة عشر، لكن يجوز لكلا طرفَي القضية ترشيح قاض واحد لعضوية اللجنة، ويتم اتخاذ القرارات بالأغلبية العادية للقضاة الذين يديرون الجلسة.. ومن المعروف أن إسرائيل هي إحدى الدول الموقّعة على اتفاقية منع جريمة (الإبادة الجماعية)، وبالتالي فهي تخضع لولاية محكمة العدل الدولية وملزمة بإرسال ممثلين عنها إلى المحكمة في أعقاب تقديم الدعوى ضدها.

أكدت جنوب إفريقيا، في دعواها المؤلفة من ٨٤ صفحة، أن إسرائيل (منذ إطلاق هجومها ضد حماس في غزة في تشرين الأول (أكتوبر)، مارست، وتمارس، وتخاطر بالاستمرار في ممارسة أفعال إبادة جماعية)، وذلك بغية (تدمير فلسطينيي غزة الذين يشكّلون جزءاً من الجماعة القومية والعنصرية

والإثنية الأكبر للشعب الفلسطيني). ونظراً إلى أن إثبات جريمة (الإبادة الجماعية) يشترط توفر النية الواضحة لارتكابها، فقد أكدت جنوب إفريقيا، أن اتهام إسرائيل له ما يبرره لأن هذه (النية الواضحة) جرى التعبير عنها (على أعلى المستويات) في الدولة، من (الرئيس الإسرائيلي ورئيس الوزراء ووزير الدفاع). وتشمل هذه الأفعال (قتل الفلسطينيين في غزة، والتسبب لهم بأذى جسدي ونفسي خطير، وفرض ظروف معيشية عليهم من المحتمل أن تؤدي إلى تدميرهم الجسدي)، و (الاستخدام العشوائي للقوة وترحيل السكان بالقوة)، و(عدم توفير الغذاء والماء والدواء والوقود والمأوى وغيرها من المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني المحاصر، مما يدفعه إلى حافة الانهيار جوعاً). وشددت جنوب إفريقيا على أنها لجأت إلى المحكمة (لتحديد مسؤولية إسرائيل عن انتهاكات اتفاقية الإبادة الجماعية)، ولكن أيضاً (لضمان الحماية الممكنة والعاجلة والأكثر اكتمالاً للفلسطينيين)، وطلبت من المحكمة (إجبار إسرائيل على السماح للفلسطينيين، الذين اقتُلعوا من منازلهم في القطاع، بالعودة إليها؛ ووقف حرمانهم من الغذاء والمياه، ومن المساعدة الإنسانية؛ والتأكد من أن الإسرائيليين لا يحرّضون على الإبادة الجماعية، ومعاقبة كلّ مَن يفعل ذلك؛ والسماح بإجراء تحقيق مستقل في كل ما فعلته إسرائيل). ونظراً إلى أن هذه الدعوى قد لا يبت بها قبل سنوات عديدة، فقد طلبت جنوب إفريقيا من المحكمة أن تجتمع في الأيام المقبلة كي تتخذ (إجراءات مؤقتة تدعو إلى وقف إطلاق النار)، وخصوصاً أن المحكمة مؤهلة كي تدعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة، تشمل إصدار أمر لإسرائيل بوقف عملياتها الحربية في قطاع غزة، والتخلي عن التهجير القسري للفلسطينيين في القطاع، والسماح لسكان غزة بالحصول على المساعدات الإنسانية.

دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل تتمتع بالمصداقية

يؤكد الخبراء أن دعوى جنوب إفريقيا تتمتع بالمصداقية، لأن إسرائيل ارتكبت، وترتكب، بالفعل أفعال إبادة جماعية في قطاع غزة. فالقصف المكثف وغير المسبوق على المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، الذي تقوم به الطائرات الإسرائيلية بدعم من المدفعية، يهدف إلى (قتل أعضاء الجماعة)، كما أن استهداف المستشفيات والمدارس ومخيمات اللاجئين، تسبب في (إلحاق ضرر جسيم بالسلامة الجسدية أو العقلية لأفراد الجماعة)، فضلاً عن أن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة، والذي ترك السكان بلا ماء ولا كهرباء ولا وقود، وحظر تقديم الرعاية للمرضى والجرحى، يرمي إلى (إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية بقصد تدميرها كلياً أو جزئياً). أما الجماعة المستهدفة، فهي الشعب الفلسطيني، الذي يعرّفه القانون الدولي بأنه (شعب يتمتع بالحق في تقرير المصير)، كما أشارت إلى ذلك محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في سنة ٢٠٠٤ بشأن بناء جدار الفصل في الأراضي الفلسطينية. وأخيراً، فإن نية (تدمير الجماعة كلياً أو جزئياً)، تثبتها مجموعة غير مسبوقة من إعلانات الإبادة الجماعية الصادرة عن السلطة التنفيذية والعسكرية الإسرائيلية، والتي (تتراوح بين الهجوم المبرر على الحيوانات البشرية) (وزير الحرب يوآف غالانت)، إلى ذكر استخدام الأسلحة النووية (وزير التراث عميحاي إلياهو)، مروراً بالإشارة التوراتية إلى تدمير عماليق (بنيامين نتنياهو)، وهي إعلانات تنطوي لا على تحريض على تدمير الجماعة فحسب، بل تعبّر عن سياسة تتبعها أوامر تصدر لمنفذيها.

تضامن جنوب إفريقيا الثابت مع الشعب الفلسطيني

تندرج الدعوى التي قدمتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية في إطار تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. ومن المعروف القول المأثور للزعيم الجنوب إفريقي والعالمي الراحل نيلسون مانديلا وهو: (طالما أن فلسطين ليست حرة، فإن جنوب إفريقيا لن تكون حرة حقاً). وكانت وزيرة خارجية جنوب إفريقيا ناليدي باندور قد أصدرت بياناً في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣، بعد تلقيها اتصالاً هاتفياً من رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) إسماعيل هنية، جدّدت فيه (تضامن جنوب إفريقيا ودعمها للشعب الفلسطيني)، لكنها (أعربت عن حزنها وأسفها لفقدان أرواح بريئة، فلسطينية وإسرائيلية)، وأشارت إلى أن ذلك الاتصال الهاتفي (تركّز على احتمالات التوصل إلى اتفاق لضمان وصول مساعدات عاجلة لقطاع غزة). بينما شبّه رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوسا معاملة إسرائيل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بنظام الفصل العنصري في بلاده، الذي انتهى سنة ١٩٩٤ بعد ما يقرب من نصف قرن من النضال، وأكد أن (العقاب الجماعي للمدنيين الفلسطينيين، من خلال استخدام إسرائيل غير القانوني للقوة يشكل جريمة حرب، وأن الحرمان المتعمد من الدواء والوقود والغذاء والمياه لشعب غزة يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية). وصوّت أعضاء البرلمان، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الفائت، لصالح تعليق العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، واستدعاء جميع دبلوماسيي جنوب إفريقيا من تل أبيب، حتى يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة. والواقع أن دعم جنوب إفريقيا للقضية الفلسطينية لا يعود تاريخه إلى هذه الحرب التدميرية التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ نحو ثلاثة أشهر، بل هو يعود للسياسة الدولية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، حزب التحرير الذي يتولى السلطة منذ ٣٠ عاماً، والذي غالباً ما يقارن معركته الخاصة ضد الفصل العنصري بنضال الشعب الفلسطيني.

خاتمة

يعتقد فرانسيس بويل، أستاذ القانون الدولي في كلية الحقوق بجامعة إلينوي، والذي تابع في الماضي تطبيق اتفاقية (الإبادة الجماعية) في البوسنة والهرسك، إن جميع الوثائق التي قدمتها جمهورية جنوب إفريقيا تقوم على أسس متينة، وإنها (قد تحصل على أمر ضد إسرائيل لوقف ارتكاب جميع أعمال الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين)، وستكون جميع الأطراف المتعاقدة، أي ١٥٣ دولة، ملزمة، بموجب المادة الأولى من الاتفاقية، بالعمل على منع الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين. وهو يتوقع أنه عندما تصدر المحكمة الدولية أمر الكف هذا ضد إسرائيل، قد تتم (إدانة إدارة جو بايدن بموجب الفقرة (هـ) من المادة الثالثة من اتفاقية الإبادة الجماعية، التي تجرّم التواطؤ في الإبادة الجماعية). لكنه عبّر عن تخوفه من الموقف الذي يمكن أن تتخذه رئيسة قضاة المحكمة، التي (عملت سابقاً في وزارة الخارجية الأمريكية)، والتي هي، بحسب تقديره، لا تزال على اتصال بهذه الوزارة، (لتزويدهم بمعلومات حول كل ما يجري هناك، خلف الكواليس في لاهاي، وسوف تلتزم بخط وزارة الخارجية في هذه الدعوى؛ وبعد أن نبّه إلى أن رئيس محكمة العدل الدولية (لديه الكثير من السلطات)، وأن رئيسة المحكمة الحالية قد (تستخدم هذه السلطات لتوجيه الإجراءات لصالح إسرائيل)، أوضح أن جمهورية جنوب إفريقيا ستقوم الآن (بتعيين قاضٍ خاص، وهذا حقها بموجب النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية)، آملاً بأن (يبذل القاضي الجنوب إفريقي الخاص قصارى جهده لمحاولة إبقاء جوان دونهيو مستقيمة).

رد الفعل الإسرائيلي على دعوى جنوب إفريقيا

من المتوقع أن تنعقد محكمة العدل الدولية لعرض دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل في ١١ أو ١٢ كانون الثاني (يناير) الجاري. وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد انتقدت جنوب إفريقيا، منذ لحظة تقديم هذه الدعوى، واتهمتها بأنها تدعم حركة (حماس)، ورفضت (باشمئزاز التشهير الذي تروّج له جنوب إفريقيا ولجوئها إلى محكمة العدل الدولية)، علماً بأن جنوب إفريقيا كانت قد (نددت بهجوم ٧ أكتوبر الذي ارتكبته حماس)، لكنها أضافت (أنه لا يوجد شيء يمكن أن يبرر أعمال الإبادة الجماعية) التي ترتكبها إسرائيل. ولكن، بغض النظر عن هذا الموقف، تشير الصحافة الإسرائيلية إلى أن مسؤولين (من ديوان رئاسة الحكومة ومن عدة وزارات وهيئات حكومية يشاركون في التعامل مع دعوى اتهام إسرائيل بارتكاب جريمة إبادة جماعية ضد الفلسطينيين التي قدمتها جنوب إفريقيا إلى محكمة العدل الدولية)، وأوضح أحد هؤلاء المسؤولين (أن الإجراءات المتخذة في محكمة العدل الدولية ليست ذات طبيعة جنائية، والمدعى عليه هو دولة إسرائيل، وبناءً على ذلك، لن تترتب أي آثار جنائية على المسؤولين الإسرائيليين، إذا حكمت محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، على الرغم من أن ذلك قد يؤدي إلى بعض التداعيات الدبلوماسية). كما أوضح (أن هناك مخاوف في إسرائيل من أن تطلب جنوب إفريقيا من المحكمة تطبيق إجراءات مؤقتة ضد إسرائيل، قد تشمل إصدار أمر بوقف العمليات القتالية، ولا سيما أن دولة جنوب إفريقيا أكدت أنها تطالب بمثل هذه الإجراءات لضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية). وبحسب صحيفة (هآرتس)، حذّر كبار المسؤولين في الجيش الإسرائيلي، مؤخراً، وبينهم رئيس الأركان هرتسي هليفي، (من خطر حقيقي من إصدار المحكمة أمراً يأمر إسرائيل بوقف فوري للنار في القطاع)، وتكون إسرائيل (مضطرة إلى الانصياع لقرارات المحكمة).

اجتماع موسع لوزيري السياحة والثقافة لتطوير السياحة الثقافية وتأهيل عدد من المواقع الأثرية

في إطار العمل الحكومي والمتابعة لمشاريع التعاون والملفات المشتركة بين وزارتي السياحة والثقافة عقد وزيرا السياحة المهندس محمد رامي مرتيني، والثقافة الدكتورة لبانة مشوح اجتماعاً موسعاً لتطوير السياحة الثقافية وتأهيل عدد من المواقع الأثرية وتوظيفها سياحياً وثقافياً.

وتناول الاجتماع عدداً من المواضيع، أهمّها تأمين كل المستلزمات لاستكمال أعمال التنقيب في شرائح عمريت بمحافظة طرطوس، والمساهمة في دعم خطط ترميم المسارات السياحية والأثرية في عدد من المواقع المدرجة على لوائح التراث العالمي والتي تعتبر مراكز جذب سياحي أساسية لقطاع السياحة، كما تم مناقشة مشاريع تأهيل المسارات السياحية في قلاع (دمشق- حلب- صلاح الدين)، كما تطرق الاجتماع لأحدث التطورات في أعمال موقع شرق اللاميرا بمحافظة اللاذقية وموضوع تخصيص مقر في حاضنة دمر للفنون الحرفية لصناعة الزجاج اليدوي، إضافة إلى العمل على تحضير لعقد ورشة عمل (بيت أبو خليل القباني) وتوظيف بيوت المشاهير ذات الطابع الأثري التي تملك جزء من الذاكرة الاجتماعية والثقافية والتاريخية، تنفيذ عدد من المواد الفيلمية الترويجية للمواقع الأثرية والتراثية، التعاون المشترك بين الوزارتين حول برنامج الفعاليات الثقافية السياحية لعام ٢٠٢٤ .

حضر الاجتماع معاون وزير السياحة م. نضال ماشفج، ومدير عام الآثار في وزارة الثقافة والمديرون المعنيون في الوزارتين.

حديث العام الجديد

» د. عامر خربوطلي

كثيرة هي الأحاديث والنشرات والتقارير التي تربط مستقبل الاقتصاد السوري بسعر صرف القطع الأجنبي، وهذه التقارير تقع في تناقض كبير عندما توحي بحدوث انهيارات اقتصادية نتيجة ذلك، ومع ذلك تعتبر أن ارتفاع سعر الصرف للوضع الأكثر ملاءمة للسوق الحقيقية هو أمر إيجابي لإعادة التوازن لجميع التداعيات.

إنها مفارقة عجيبة فعلاً؛ فهل أصبح سعر الصرف هو حامل الاقتصاد السوري؟ ومنذ متى كان ذلك؟

سعر الصرف يعبّر دائماً عن سعر العرض والطلب على القطع عند استخدام هذا القطع في مجالاته الأهمّ، وهي تسديد المدفوعات الخارجية. وهو ليس مؤشراً لقوة الاقتصاد أو ضعفه، ولا يمكن أصلاً أن يكون ذلك.

المهمّ دوماً، عند الحديث عن التوقعات الاقتصادية لعام ٢٠٢٤ التركيز على مواطن القوة والضعف للاقتصاد السوري، وكيف ستتحول على مدى شهور هذا العام إلى فرص مهمة وعوائد كبيرة أو إلى تهديدات وخسائر مؤسفة.

الاقتصاد السوري قوي بإمكانياته غير المستغلة بالشكل الأمثل زراعياً وصناعياً وتجارياً وخدمياً وسياحياً والقائمة تطول.. فلو تخيّلنا أن حصل هذا الاستغلال الكامل وبالطاقة القصوى عند توفر حوامل الطاقة، فهناك توقع بزيادة في الناتج المحلي بنسبة ٨٠٪ على الأقل.

إعادة تموضع السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والمصرفية والتجارية باتجاه المزيد من خلق مناخات عمل جاذبة ومريحة ومشجعة هي المحدد لنهوض الاقتصاد السوري بجناحه الأهم وهو القطاع الخاص.

رغم أن عام ٢٠٢٤ مازال يحمل في حقيبته مشاكل وصعوبات أكثر من اثني عشر عاماً من عمر الأزمة التي مرّت بها سورية، إلا أن أغلب هذه الصعوبات قد بدأت تتلاشى مع مرور الزمن ومع ولادة مشاريع جديدة غير التي لحقها الضرر وهي تنمو سريعاً في بيئة جديدة يمكن أن تكون الرائد الأساسي لاقتصاد سوري جديد.

نقاط الضعف مازالت موجودة، وفي مقدمتها البنية التحتية المتضررة وغير المحدثة والشريان المالي عبر الاقتراض غير المكتمل، إضافة إلى نقص الكوادر البشرية المؤهلة بفعل الهجرة والسفر، وهي تسهم في حدوث تهديدات على الاقتصاد السوري إذا لم تُعالج وحتى ولو كان ذلك على فترات وباستخدام البدائل مهما كانت لتخفيف هذه الآثار.

الاقتصاد السوري اقتصاد متعدد الموارد وهذا مركز ثقله الأساسي ونقطة قوته ولو لم يكن ذلك لحدث فيه تراجعات حادة أكثر مما جرى حتى الآن.

المهم عدم النظر إلى الوراء وعدم استلهام المستقبل من الماضي بل المستقبل من المستقبل نفسه بما يحويه من تحديات وقدرات وإمكانيات.

دام عزكم.. ما رأيكم؟

بقلم: ريم سويقات

حل أزمة جواز السفر بأزمة أخرى!

استقبل السوريون عام ٢٠٢٤ برفع جديد لأسعار رسوم جوازات السفر، بعد أن صدر قرار تمهيدي يقضي برفعها في ٣٠ كانون الأول من عام ٢٠٢٣ الماضي على أن يدخل حيّز التنفيذ بداية العام الجديد، فأضيفت عقبة مضاعفة للسوري الذي يريد الهجرة للخارج، يتساءل مواطنون: ماذا بعد؟!

عزيزي القارئ، رفعت وزارة الداخلية رسوم استخراج جوازات السفر، فأصبحت كالتالي: بلغ سعر جواز السفر العادي ٣١٢ ألف و٧٠٠ ل.س. بعدما كان سابقاً نحو ٧٠ ألف ل.س، على حين ارتفع سعر جواز السفر المستعجل إلى٤٣٢ ألف و٧٠٠ ل.س، في المقابل بقي جواز السفر الفوري على السعر الذي تم تحديده مؤخراً وهو مليونا ليرة.

وفيما عدّ المواطنون أن هذه الرسوم مكلفة للغاية، اعتبرت الهجرة والجوازات أن أزمة جوازات السفر قد حُلّت وأصبحت من الماضي، وأن الضغط على حجز السفر عبر المنصة انخفض بشكل ملحوظ، حسب تصريحها، وفقاً لصحيفة (الوطن).

إن الحل الفعلي لأزمة الجوازات لا تكون فقط بتخفيف الازدحام، بل بجعل المواطن قادراً على الاستفادة من تلك الخدمة وفقاً لإمكانياته، ما فائدة أن يصدر الجواز خلال شهر مثلاً ولا يوجد مواطنون قادرون على تسديد تلك الرسوم؟!

المصدر أضاف للصحيفة إن رسوم جواز السفر الجديدة هي تكلفة جواز السفر الإلكتروني، معتبرة أنه تم تحديد الرسوم حتى لا يكون هناك أعباء، مؤكداً أنه في حال كانت هناك مشكلة في تسديد الرسوم على المنصة فإن ذلك يعود إلى تعديل الرسوم التي طرأت على جواز السفر العادي والمستعجل.

يها السادة، يتساءل مواطنون ما الأساس الذي يبنى عليه قرار رفع الأسعار لكل ما يحتاجه المواطن من خدمات؟ ولماذا يوضع تحت التنفيذ بشكل مستعجل، فيما يحتاج قرار رفع الرواتب ونظام الحوافز والمكافآت الى اجتماعات طويلة وشهور اطول حتى يتم تنفيذها، "هذا إذا نفذت"، من أين سيتم جمع المال اللازم لتلبية حاجات المواطنين، في ظل غلاء جنوني وراتب لا يكفي سوى لأسبوع واحد إذا اقتصر فقط على شراء طعام مكوّن من الخضار، فكيف سيستطيع المواطن أن يستخرج جواز سفر بهذه الرسوم؟

دام عزكم، ما رأيكم؟!

هل ستصبح سورية البلد العجوز؟

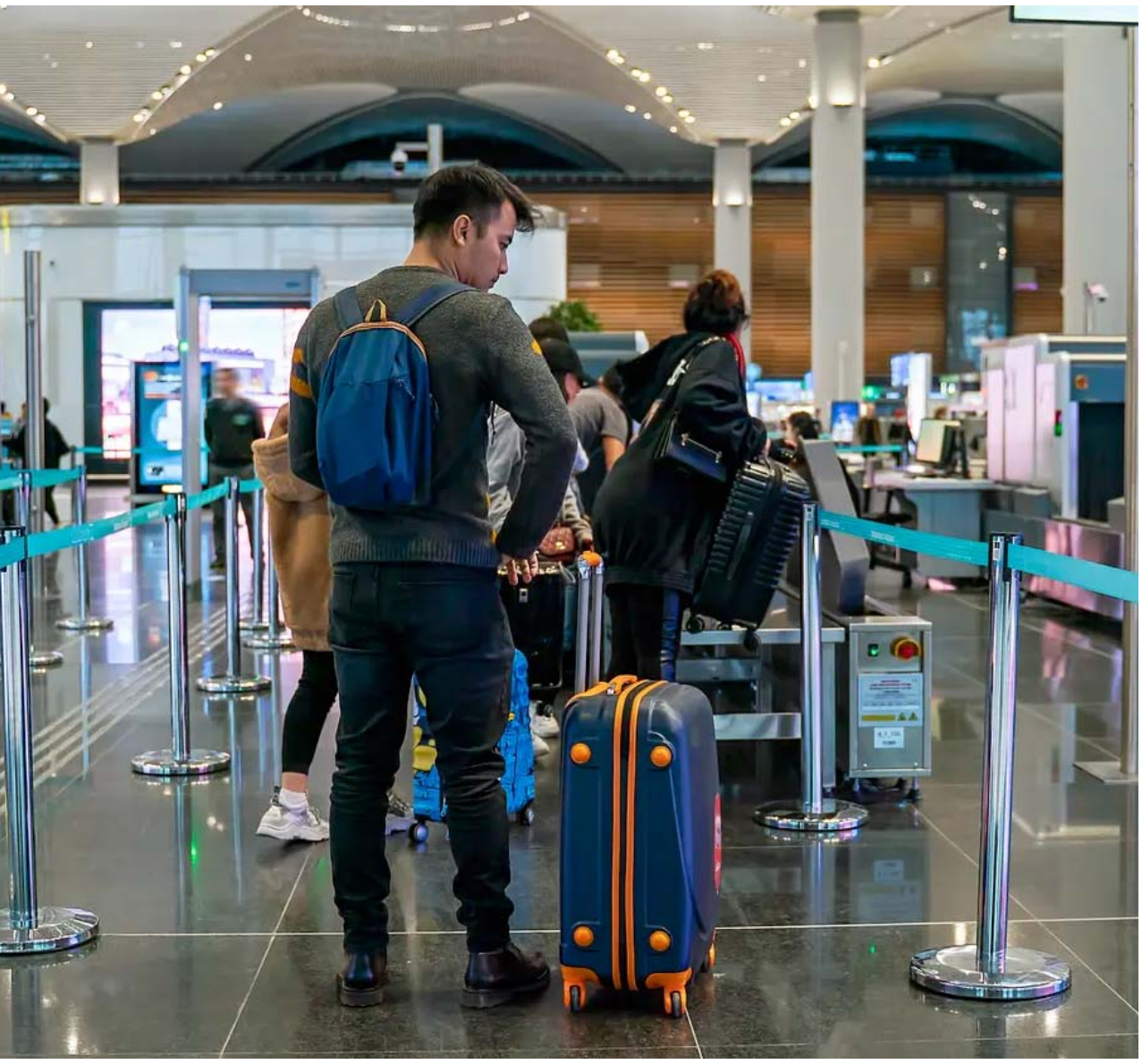

» رنيم سفر

(شدّة وبتزول)! كم مرّة قلت هذه الجملة، فهي في عقلك محفورة، تردّدها صباحاً ومساءً كأنها حبة دواء تبقيك على قيد الحياة، ولكن خفّف تناول جرعاتك منها وأخبرني حينئذٍ هل زالت وماذا تشعر؟

إلى الآن والشدة لم تزل من هنا ومازال من بيننا هو شبابنا وصغارنا، هل تعلم أيها القارئ أن نسبة المسافرين تزداد يوماً بعد يوم، وأغلبهم من فئة الشباب، أي إذا استمر الوضع هكذا فسيطلق على سورية بعد فترة قصيرة اسم البلد العجوز، مع العلم أن ٩٠٪من المسافرين على متن كل طائرة هم من الذكور، لأن للصبر حدوداً وطاقة أجسادهم قد نفدت ومع وجود عروض رأس السنة لحجوز السفر، استغلّ أغلبهم الفرصة لعقد اتفاق مع مكاتب السفر والهجرة، ففي نظرهم وكما يقول البعض (الهفا أحسن من سورية)، ولكن هذه المكاتب للأسف بمثابة توقيعك وقبولك لمزيد من الهموم المآسي، كأنك تخرج من مشكلة عظمى في بلدك لتأتيك المشاكل من حيث لا تعلم، بداية مع هذه المكاتب، فأغلبهم يوهمك بالحصول على وظيفة وعمل مؤمن فور هبوط الطائرة وتسهيلات كاملة، وفي الواقع كلّها حيل وكذب واتفاق فاشل، إياك والوقوع في براثن من يستغلّ ضعفك وينتهز أحلامك فيدهسها، يكفيك ما تعرّضت له من ضياع أحلام وركض مستمر نحو المجهول ومستقبل مظلم لا تعلم ماهيته فلا ضوء في نهاية طريقك ، يكفي ما تعرّض له شبابنا إلى الآن من استغلال لوضعهم جراحهم لم تشفَ ولن تشفى ما دام الاستغلال واقعاً دائماً.

لطالما تغنّت سورية قبل الحرب بمجتمعها الفتي، إذ كان الشباب يُشكّلون النسبة الأكبر، ولكن هيهات، فما كنا نتغنى به من قبل أصبحنا نبكي عليه اليوم، فقد سيطر حلم المغادرة على القلوب والعقول بعد أن خيّم الفقر والمستقبل الضبابي، والحال أن أحاديث الشباب عن السفر دائماً أمن المعقول أن نفقد كل العقول وشباب المستقبل وننظر لنتابع ما سيحدث في آخر المطاف وهل سنبقى على حالنا نودع الأحبة؟ وهل ستصبح سورية حقاً البلد العجوز؟

نقّ المواطن أقلق مضاجع أصحاب القرار فرفعوا الأسعار!

» السويداء - معين حمد العماطوري:

تعمل الحكومة هذه الأيام بكامل طاقتها الإنتاجية العملية لتحقيق الرفاهية والعيش الكريم للمواطن الذي بات لديه ثقافة النقّ والطقّ، دون الشعور بما تقوم به هذه الحكومة من إنجازات لخدمته وراحة حياته اليومية على حساب تفكيرها وخططها ووقتها وثروات أعضائها، وهذا النقّ والطقّ من المواطن النقّاق يفقد جمال ما تستحقه من استحقاقات القيم وعبارات الاحترام والتفخيم والتبجيل لمنجزها الاقتصادي والاجتماعي المتطور.

فهي التي تعمل ليل نهار على راحة المواطن، والأخير لا يقدّر نِعَمَ الله والحكومة، وإذا أردنا أن نعدد خَصالها الحميدة، فقد يعجز اللسان عن التعبير والوصف، منها تعبئة خزائنها من جيوب المواطنين الفقراء، ذلك أن الأغنياء لا يملكون الشعور والحس الوجداني التفاعلي اللازم لإغناء الخزينة، والمواطن الفقير تقع على أردانه حمل جميع مكونات الوطن ومفهوم الوطنية، وعليه أن يسهم في زيادة دخل خزينة الحكومة، وأن يقدم دماء أولاده وأفراد أسرته قرباناً لها، وأن يساعد الأغنياء والفاسدين على زيادة ثرواتهم وتهريب أموالهم وممتلكاتهم للخارج، إذ لا حاجة للوطن إلى أموال هؤلاء، لأن المثل الشعبي يقول: (مال الحرام يذهب هو وصاحبه). وما يتنشّقه المواطن من هواء حلال يكفيه للعيش الكريم، ويجعل منه إنساناً ذا كرامة واعتبار أمام كل المجتمعات العربية والدولية، وله قيمته وشخصيته وهويته الوطنية، خاصة إذا قورن بمستوى متوسط دخله الشهري وحصته من البروتين ليكون من عداد الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً.

ولكن ثقافة النقّ والطقّ جعلت هذه العادة تحبط شعور الحكومة بالروح والحس الوجداني الوطني.

وإلا فمن حقها أن تزيد أسعار المحروقات والمواد الغذائية، كما فعلت مؤخرا في زيادة المازوت إلى حدود ١٢ ألف ليرة سورية لليتر الواحد، وكانت قبلها رفعت البنزين وكذلك المواد الغذائية الأساسية كالزيت والسكر والرز وغيرها، هذا الاستحقاق للحكومة وما سوف ينعكس على رفاهية المواطن من استنشاق هواء نقي، والتخلص من نفايات السيارات والمعامل وبراثن الكهرباء ومشتقات النفط والغاز الطبيعي والحيوي المسبب للسرطان والأمراض المتنوعة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. بحيث يفقد الشعور بمدى قيمة ما تنجزه الحكومة، فهي أيقنت أن ما تقوم به لا يأتي بعشر معشار نسبة ما تمنحه للمواطن من شعارات الصمود والتشبث بالأرض، وبالتالي رفعت سعر استحقاق جواز السفر منعاً من تسرب المواطنين للخارج وجعل العالم يستفيد من طاقة المواطن وخاصة الشباب وقدرته على استنشاق هواء تلك البلدان.

ولكن أصحاب النقّ والطقّ لا يملّون من ممارسة تلك العادة السيئة بمطالبة الحكومة بتحسين الوضع المعيشي، رغم ما ترنو عينها التي لا تنام حرصاً على سلامة المواطن وتحقيقاً لراحة باله، بالمحافظة على بقائه في أرضه وشوارع مدينته وحفرها، والجور وإلّا كيف له أن يترك رائحة الصرف الصحي ومخالفة القوانين والأنظمة وتحطيم هيبة القانون وإذلاله أمام أي معاملة يقوم بها، وبالتالي وضعت الحكومة خطة الحرص والانتماء والمحافظة على المواطن النقاق باستمرار ممارسة تمارين رفع الأسعار.

أما الأغنياء والفاسدون والتجار والمستغلون فهم خارج حسابها الوطني والأخلاقي يقيناً منها أنهم يماثلون أعضائها ولا يملكون من الحس الوجداني ما يجعل الحكومة تهتم بهم.

أخيراً، لا بدّ من التخلّص من نقّ المواطن، والاكتفاء بالهواء فقط دون طعام ولا حياة ولا عمل ولا تنمية ولا كرامة، فهي من تفكّر عنه وتقدم له من فضل قيمة أغنيائها، وما تقوم من إجراءات رفع الأسعار يأتي في سياق الحرص الوطني منها على مقدرات الوطن والشعب من خلال الصمود ومقوماته.

دمتم ودامت الحكومة.. وكفا يا مواطن نق وطق فقد تسلل الملل من رفاهيتك اللامحدودة على حساب قيم وأخلاق وثروات الأغنياء والفاسدين والتجار والمستغلين.. وهذا النق حقاً أقلق مضاجع أصحاب القرار فرفعوا الأسعار إكراماً لمشاعر النقّ والطقّ.

الجمل بليرة.. ولكن!

» ديب حسن

كعادتها لم تتأخر (السورية للتجارة) عن ممارسة فعلها الروتيني الذي اعتدنا عليه، وينتظره الكثيرون من أصحاب النفوس الضعيفة الذين يكدسون كل ساعة ربحاً جديداً يضاف إلى أرباح أخرى كانت حاصلة مع بيع السلع.

السورية ترفع أسعار الرز والسكر والزيت ولا أدري ما النسبة.. كيلو الرز الهندي الذي ترى اسمه على البطاقة وهو غير موجود في المؤسسات أبداً، كان سعره في السوق ١٢ ألفاً وفي المؤسسة السعر نفسه، رُفع سعره في المؤسسة فارتفع في السوق..وقس على ذلك!

لن نسأل عن فكرة التدخل الإيجابي أين هي؟

ولكن السؤال: إذا كانت هذه السلعة لدى البائع موجودة وقد مر عليها عدة ارتفاعات للسعر.. فكم يكون ربحه؟

قد يقول أحد ما: سوف يضطرّ إلى تأمينها بسعر مرتفع.. هذا صحيح لكنها بحسب الربح المرتفع أيضاً.

المشكلة أن (السورية) ترفع أسعارها وسعر الصرف يتبدل طبعاً ارتفاعاً، وطبعاً كل حالة تزيد الارتفاع، ولم نتحدث بعد عن ارتفاع الوقود وأجور النقل وما يسمّونه الآن ضرائب جديدة سوف ندفعها نحن المواطنين.

والمفارقة أن كل شيء موجود كما يقال حتى لبن العصفور، ولكن أيضاً على سبيل المثل (الجمل بليرة وليرة ما فيه)!

إنها مفارقات الألم والمعاناة، غربان الطمع لا تشبع، كل ساعة ثمة سعر يرتفع وقيمة ما معك إن بقي شيء تتراجع، لا الدواء يرحمك ولا الخبز ولا أي شيء.

ولنا السؤال وهو الجرح المفتوح: إلى متى؟ كيف يهنأ من يستغل حاجات الناس بلقمة عيشه.. ماذا سيفعلون بما كدّسوا من مليارات؟

سيقولون: إنه الحصار.. نعم، إنه شماعة لا تنتهي، وأعتقد أنه لو لم يكن لطالب به بعض المستغلين.. صحيح أن كثيراً من دول العالم عانت ما عانينا لكننا لم نجد من يفعل ما يفعله بعضنا.. كفى!

نقلاً عن جريدة (الثورة) السورية

انهيار اقتصادي عالمي في 2024 أو انقلاب بالولايات المتحدة في 2025

بلغ دين الولايات المتحدة حينما دخلت الحرب العالمية الأولى نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ثم بلغ الدين نحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدى دخولها الحرب العالمية الثانية.

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية بدين يبلغ ١٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والآن، ودون أي حرب، يبلغ دين الولايات المتحدة ١٣٠٪.

وقبل الحرب العالمية الثانية، كان هناك انكماش مالي في الولايات المتحدة، أي أن الأسعار كانت تنخفض. أما الآن، فقد طبعت الولايات المتحدة الكثير من النقود غير المغطاة، حتى أنها بصعوبة تتجنب التضخم المفرط.

بمعنى أن الولايات المتحدة لا تستطيع في الوقت الراهن تحمّل زيادة إنفاق الميزانية عدة مرات على أي شيء، سواء كان ذلك زيادة في ميزانية الجيش، أو حرباً كبرى، أو حتى تحديثاً للبنية التحتية للبلاد، أو أي شيء على نطاق مماثل. بالأحرى، يمكنها أن تحاول، ولكن فقط في حالة وجود آلية لإبقاء المجتمع تحت السيطرة في مواجهة التدهور الحاد في مستويات المعيشة. وببساطة، لا يمكن تحقيق ذلك دون إنشاء ديكتاتورية، وإلا ستنفجر البلاد من الداخل.

ولكي تحظى الولايات المتحدة بفرصة الانتصار في حرب غير نووية واسعة النطاق مع روسيا أو الصين (الخسارة تعني انهياراً اقتصادياً وانهياراً للبلاد)، يتعيّن عليها أولاً أن تلجأ إلى الديكتاتورية. وبطبيعة الحال هذا وحده لن يضمن النجاح، أي أنه عنصر ضروري، لكنه ليس كافياً.

بصراحة، أشك في أنه حتى الديكتاتورية يمكن أن تنقذ الولايات المتحدة، فقد أصبح المجتمع الأمريكي على درجة كبيرة من الترهل والكسل وفقد مهارات العمل الجاد والحد من الاستهلاك. إضافة إلى ذلك، فإن استعادة الصناعة وتدريب العمال المهرة يتطلب وقتاً، لا تملكه الولايات المتحدة. ونحن نرى أنه بعد عامين تقريباً من الحرب مع روسيا، لم تتمكن أوربا ولا الولايات المتحدة من تعبئة صناعتها لإنتاج كميات كافية من الذخيرة.

أي أنه يمكننا القول بدرجة عالية من الثقة أن الولايات المتحدة ليس لديها الفرصة للانتصار، ولكن وعلى فرض محاولة النخب الأمريكية تحقيق الانتصار، فإن مجرد محاولة ذلك بلا ديكتاتورية أمر مستحيل.

فمهمة التعبئة من أجل الحرب صعبة للغاية بالنسبة للولايات المتحدة، حتى أن ديكتاتوريتها لا بد أن تكون أسوأ من ديكتاتورية ستالين أو ماو تسي تونغ في الصين. ومن ذلك، فإن فرض الديكتاتورية هو الآخر ليس بالأمر السهل في حد ذاته، بل يحتاج إلى سبب مقنع، وإلا فسوف يقاومه المجتمع، وقد ينزلق في هذه العملية إلى حرب أهلية.

ودخول بلد ما في الحرب هو سبب وجيه للديكتاتورية، ولكن التعبئة يجب أن تبدأ قبل عدة سنوات على الأقل من الحرب. ونحن نرى أنه حتى مع الحرب مع روسيا لم تحشد الولايات المتحدة، وبفضل دعايتهم الخاصة، لا يعتقد الأمريكيون أن روسيا قوية بما يكفي لينظر إليها المجتمع الأمريكي باعتبارها تهديداً قاتلاً. ربما تكون الحرب مع الصين وحدها هي القادرة على تعبئة الأمريكيين العاديين، لكن الأوان سيكون قد فات.

يظل هناك بعض الأسباب الداخلية، فإما انهيار اقتصادي تعقبه الفوضى والاضطرابات وما يترتب على ذلك من فرض لحالة الطوارئ أو خسارة في الانتخابات والانقلاب.

واستناداً إلى المسارات الحالية، يتمتع الجمهوريون بفرصة أفضل للفوز، لكن الديمقراطيين قد يتلاعبون في الانتخابات مرة أخرى. لكن لا يهم حقاً من سيفوز في الانتخابات. وفي ظل الاضطرابات والتوترات المحيطة بنتائج الانتخابات، فإن لدى الولايات المتحدة فرصة للتعبئة من خلال الديكتاتورية، بغض النظر عن الجانب الذي يؤسسها، إذا تمكنت البلاد من تجنّب الحرب الأهلية.

لماذا إذاً الترتيب في العنوان على هذا النحو: انهيار اقتصادي عالمي في ٢٠٢٤ أو انقلاب بالولايات المتحدة في ٢٠٢٥؟

إن أدوات الإدارة الاقتصادية تقع في أيدي أنصار العولمة، أي القوى التي تقف خلف الحزب الديمقراطي. وإعلان حالة الطوارئ بسبب الانهيار الاقتصادي يعطي كل الصلاحيات للإدارة الحاكمة وقت الانهيار. وبعد الانتخابات، في عام ٢٠٢٥، سيكون هؤلاء هم الجمهوريون على الأرجح، بل وربما سيكون، علاوة على هذا ترامب الحازم، لهذا لن يكون من مصلحة الديمقراطيين التسبب في انهيار الاقتصاد، كي لا تقع كل الصلاحيات في يد الإدارة الحاكمة آنذاك، الجمهوريين. وإذا بقي الديمقراطيون في السلطة بعد الانتخابات، فإن هذا البقاء نفسه لن يحدث سوى من تزوير نتائج الانتخابات واحتجاجات الجمهوريين وغيرها من الأحداث التي يمكن استخدامها لتأسيس الديكتاتورية.

وهنا يطرح السؤال نفسه: ما مدى واقعية هذه السيناريوهات؟ وهل النخبة الأمريكية قادرة على إدارة عمليات بهذا الحجم؟

في عام ٢٠٢٠، لم يدعم الجيش ترامب، على الرغم من أن تعاطفهم كان إلى جانب الجمهوريين بشكل أكبر. ونتيجة لذلك، لم يقرّر ترامب القيام بانقلاب، على الرغم من توفر عدد من الشروط الأخرى. فالجيش جزء من المجتمع، وآلية الاختبار البيروقراطي في زمن السلم تضع على رأس السلطة الماكر والمتملق وليس الحاسم والصارم. وفي الولايات المتحدة الآن، علاوة على ذلك، فإن المعيار الرئيسي لحياة مهنية ناجحة هو الانتماء إلى مجتمع المثليين LGBT، لذلك لدي شكوك في قدرة الجيش على المشاركة في الانقلاب أو دعمه.

ينطبق الشيء نفسه على الانهيار الاقتصادي المتحكّم فيه. من الممكن أن يُنظَّم، لكن من الممكن أن يخرج عن نطاق السيطرة بسهولة، وأعتقد أن النخب ستكون خائفة من ممارسة مثل هذه الألعاب. لهذا، ومرة أخرى، أشك في فرص الولايات المتحدة لإنقاذ نفسها من التهلكة.

يشير العنوان والوقت المذكور للانقلاب والانهيار الاقتصادي المفترضين فقط إلى سيناريوهات يمكن التحكم فيها، لكن احتمال وجود سيناريو القصور الذاتي خارج السيطرة مرتفع، بل إنه أكثر ترجيحاً من السيناريو الذي يمكن التحكم فيه. على الأرجح، لن تجرؤ النخبة الأمريكية على اتخاذ إجراءات جريئة، وستؤجل اتخاذ القرارات حتى يبدأ كل شيء في الانهيار ويخرج عن نطاق السيطرة.

وبالرجوع خطوة إلى الوراء عن هذه القضية، فإن الظروف قد أصبحت الآن متاحة للاعبين الصغار على الساحة الدولية مثل فنزويلا أو الحوثيين، على سبيل المثال لا الحصر، لتحدي الولايات المتحدة بأمان. يستطيع مادورو أو الحوثيون أن يكسروا حبة الجوز على جبهة بايدن بمطرقة، وسيتظاهر من جانبه بأن شيئاً لا يحدث.

ألكسندر نازاروف

ثلث دول العالم بدأت تتخلّى عن الدولار

أفادت وكالة (نوفوستي) بأن ثلث دول العالم بدأت تتخلى عن الدولار وتسعى لإيجاد وسائل دفع وطنية، بعد عقوبات الغرب ضد روسيا، التي حمت اقتصادها بفضل منظومتها (مير) للدفع الإلكتروني.

وحلّلت الوكالة تصريحات مسؤولي ١٩٣ دولة في وسائل الإعلام الروسية والدولية، مشيرة إلى أن نتائجه تدل على أن ٦٨ دولة تؤيد التخلي عن الدولار وتتخذ إجراءات ملموسة في هذا الاتجاه.

وذكرت الوكالة أن الدول الأكثر شجاعة تدعو علناً لمواجهة الدولار، وبينها قبل كل شيء الدول المشاركة منذ فترة طويلة في منظمات دولية بينها (آسيان) و(بريكس).

وأشارت إلى أن الرئيس البرازيلي لويز لولا دا سيلفا يطالب بشكل مستمر بإطلاق عملة لاتينية بديلة للدولار، ويؤيده في ذلك وزير مالية جنوب إفريقيا إينوك غودونغوانا الذي يدعو إلى تعزيز الإقراض بالعملات الوطنية.

وأكد رئيس دائرة التحليل في بنك (بي كا إف) الروسي مكسيم أوسادشي أن التخلص من الدولار يعد واحداً من عواقب التفتّت المتزايد للاقتصاد الرأسمالي والانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب.

وقال: (نشط هذا التوجه بعد فرض عقوبات على روسيا، الأمر الذي أظهر بوضوح مخاطر اعتماد الاقتصادات الوطنية على العملة الأمريكية. يؤدّي التخلّي عن الدولار إلى انخفاض الطلب عليه وبالتالي يساعد في انخفاض قيمته).

وأدركت العديد من بلدان العالم أن الدولار يمثل تهديداً ليس فقط كوسيلة للدفع، بل وأيضا كأداة للادّخار.

فمثلاً أعلنت إسرائيل أنها ستخفض حصة الدولار في احتياطيات النقد الأجنبي لصالح اليوان، فيما تبذل بعض البلدان جهودها للحدّ من اعتماد سكانها على العملات الأجنبية، وبينها فيتنام التي حظرت الودائع طويلة الأجل بالعملة الأجنبية.

كما تسمع دعوات جريئة لمواجهة العملة الأمريكية من كبار المسؤولين والسياسيين في القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية، فقد طالب الرئيس الكيني ويليم روتو زعماء دول القارة ببدء التخلي عن الدولار لصالح المدفوعات عبر نظام إلكتروني إفريقي.

بنك فرنسا: إفلاس أكثر من 55 ألف شركة في البلاد خلال عام

أشار تقرير أعده (بنك فرنسا) إلى أن ٥٥٤٩٢ شركة ومنشأة أعلنت إفلاسها في البلاد وأغلقت عام ٢٠٢٣.

وجاء في التقرير: (ارتفع عدد حالات الإفلاس في ٢٠٢٣ إلى ٥٥٤٩٢ حتى نهاية ديسمبر).

وأشار البنك إلى أن المستوى الحالي لعدد حالات الإفلاس لا يتجاوز المتوسط بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩ (٥٩٣٤٢). وخلال جائحة فيروس كورونا (٢٠٢٠-٢٠٢١) كان هذا المؤشر أقل مرتين مما هو عليه الآن.

وأشار التقرير إلى أن الحديث يدور في معظم الحالات عن شركات صغيرة ومتوسطة (٥٥٤٣٥ حالة) لا يتجاوز عدد عمالها ٢٥٠ شخصاً.

وبلغ عدد الشركات المتوسطة والكبيرة التي يتجاوز عدد عمالها ٢٥٠ شخصاً وأغلقت العام الماضي ٥٧ شركة أي أكثر مرتين من عام ٢٠٢٢.

وأشارت صحيفة **Le Monde** إلى أن الأعمال الحرة في فرنسا تعاني من تراكم الديون والضرائب والمساهمات الاجتماعية.

ونقلت عن شركة **Altares** الاستشارية أن نصف الشركات فقط تسدد ديونها في الوقت المحدد، وأن العديد من المدراء يتخذون إجراءات متأخرة لمنع الإفلاس والتصفية عبر المحاكم.

من جهة أخرى، كشف تقرير لصحيفة (فايننشال تايمز)، استند إلى بيانات رسمية، عن تزايد حالات إفلاس الشركات بأكثر من ١٠٪ في معظم الاقتصادات المتقدمة هذا العام ٢٠٢٣.

وجاءت حالات الإفلاس بضغط من ارتفاع تكاليف الاقتراض وانتهاء إجراءات الدعم التي أقرتها الحكومات خلال فترة الجائحة.

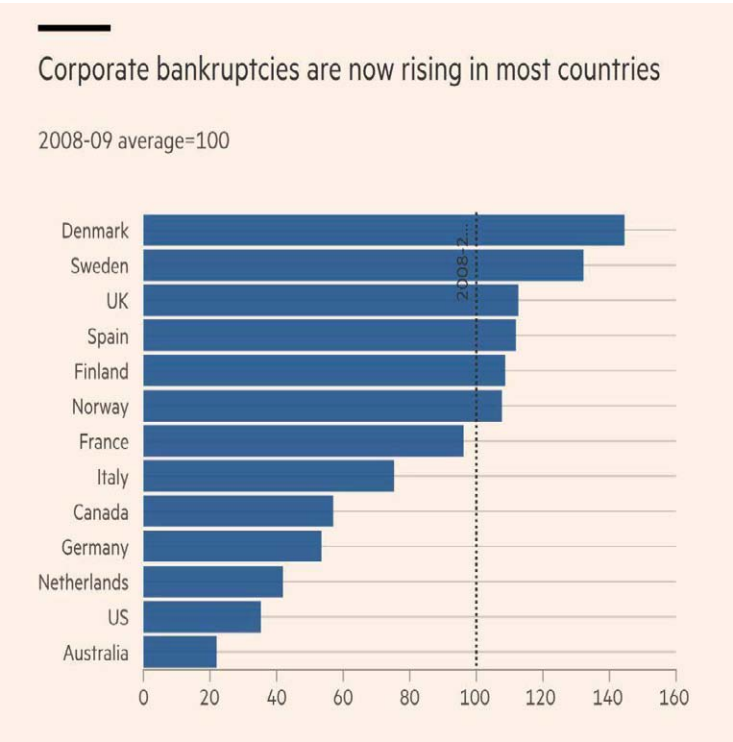

وأشارت الصحيفة البريطانية، إلى أن قطاع الشركات في العالم تضرر من موجة حالات إفلاس تحدث بوتيرة مكونة من رقمين، والتي لم يسبق لها مثيل في عقود.

وأفادت بأن حالات إفلاس الشركات الأمريكية ارتفع بنسبة ٣٠٪ على أساس سنوي خلال العام المنتهي في سبتمبر الماضي، بعد عقد من التراجع.

في جميع أنحاء الاتحاد الأوربي، ارتفع عدد حالات التعثر المالي للشركات بنسبة ١٣٪ على أساس سنوي في الأشهر التسعة حتى سبتمبر ٢٠٢٣، وسجلت أعلى مستوى لها في ثماني سنوات.

والرسم البياني يظهر حالات الإفلاس في الاقتصادات المتقدمة.

العـــدد 1090 ـ الأربعـــاء 10 كانون الثـــاني 2024

حياة السوريين
تغتالهـــا المصـــالح والمطـــامع

» **إيمان أحمد ونوس**

ما إن انقشع غبار الحرب العالمية الثانية بكل تبعاتها وويلاتها حتى سارعت الدول إلى إنشاء منظومات أممية لترسم معالم العلاقات فيما بينها من جهة، وتعمل على وضع خطوط عريضة لحقوق الإنسان الأساسية التي اغتالتها الحرب في مختلف الدول والمجتمعات من جهة أخرى. وقد جرت في عام ١٩٤٨ صياغة المبادئ الأساسية لتلك الحقوق فيما عُرف لاحقاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لكن، ومنذ ذلك الحين حتى اليوم، وإذا ما أمعنّا النظر بواقع غالبية البلدان (ومنها سورية) التي كانت بمثابة غنائم حرب للدول الكبرى، سنجد سواء من خلال ما يذكره التاريخ، أو ما نعيشه في الواقع، أن حقوق الإنسان لم تصل يوماً إلى مداها المطلوب والمنصوص عنه في الاتفاقيات الدولية، إذ يجري خرق واضح لحق تلك الشعوب في الحرية والكرامة وحتى الاستقلال الذي لم يكن ناجزاً بالمعنى الحقيقي للكلمة، ذلك أن الدول الاستعمارية لم ترحل إلاّ بجيوشها فقط، بينما بقيت مُهيمنة على مقدرات وثروات وقدرات وقرارات الدول المستقلة عبر الأنظمة التي وضعتها بدلاً عنها، معتمدة عليها لأجل استمرار مصالحها فيها وتنفيذ ما تبتغيه من مخططات مستقبلية في غالبية تلك الدول. وهنا من الطبيعي أن تكون حقوق الإنسان في ظلّ هذا الوضع منقوصة ومُنتهكة في بلدان سيادتها منقوصة ومرهونة لما يريده الآخرون، وبالتالي لا يمكن للديمقراطية الحقيقية والفاعلة أن تسود بما تكفله من حكم الشعب لنفسه، أو من خلال حقّه الأساسي في خيرات وثروات بلاده، وحتى من خلال حريته في اختيار من يمثله أو ينوب عنه سواء في الحكم أو في تحصيل الحقوق وما شابهها.

صحيح أن سورية كانت

من أوائل الدول التي نالت استقلالها في المنطقة العربية، وصحيح أيضاً أنه لا يُمكننا إغفال ما قامت به بعض الحكومات التي جاءت بعد الاستقلال من محاولة إتاحة الفرصة للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بما يقود إلى حماية أهم الحقوق الأساسية للناس فيها، لكن سلسلة الانقلابات العسكرية المتعاقبة وبفترات زمنية متقاربة جداً، إضافة إلى عوامل سياسية أخرى خارجية عرقلت، بل وأعاقت العديد من مشاريع التنمية التي تعمل حقيقة على رفع سوية المواطن المادية والمعرفية والسياسية، وبالتالي فإن العديد من الحقوق كانت منقوصة أو غائبة بل ومُغيّبة بحكم ما تقتضيه المراحل الانتقالية للحكومات المتعاقبة والظروف الخارجية بمختلف ضغوطاتها ومتطلباتها المفروضة. وبهذا بقي حال السوريين وحقوقهم رهينة هذا الواقع وما استتبعه في عقود لاحقة من سطوة الأجهزة الأمنية وقمع العديد من الحريات التي نصّ عليها الدستور وأهمها حرية الرأي التي لو لم تُصادر لكانت سورية والسوريين في غير ما هم عليه اليوم. كذلك استفحال ظواهر سلبية عديدة في كيفية إدارة شؤون البلاد والمجتمع، فقد سادت المحسوبيات في اختيار الكوادر القيادية السياسية والاقتصادية وحتى المجتمعية، ما أدى حتى يومنا هذا إلى وصول أشخاص غير مؤهلين للمناصب التي احتلوها لسنوات طوال، فشلوا خلالها في إدارة الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية وغيرها، بل وعملوا أيضاً على تعزيز الفساد الذي وُلِدَ من رحم تلك القيادات والكوادر وتكاثر حتى أصبح كالجراد يلتهم كل ما يقع تحت سطوته بما فيها الديمقراطية وحقوق الإنسان كافّة.

بالتأكيد إن هذا الواقع كان أحد أهم أسباب ما نُعانيه منذ عقود، بل ومنذ أن فُتحت الأبواب على مصراعيها لمختلف الاستثمارات والتوصيات والوصفات الدولية التي قادت إلى انتهاج ما سُمّي آنذاك باقتصاد السوق الاجتماعي الذي أفرغ الحكومات والمجتمع من كل إمكانية للنهوض مُجدّداً بما أفرزه من آثار اجتماعية واقتصادية كارثية كانت وما زالت أحد أهم عوامل التخلّف والتبعية التي نعانيها اليوم بمختلف تجلياتها، وهذا بالمجمل ما يعمل على هدر حقوق الإنسان في أيّة بقعة من الكون رغم كل بريق الدستور والتشريعات القائمة، فكيف ببلد عاثت فيه وما زالت حرب مجنونة لم يشهد تاريخ البشرية لها مثيلاً، ولم يكن للشعب فيها ناقة ولا جمل سوى أنه دفع وما زال يدفع فواتيرها وضرائبها من تشرّده وجوعه وفقره وانعدام أبسط مقومات الحياة الإنسانية لديه، فهام بعضه على وجهه في مختلف بقاع الأرض بحثاً عن أمان مفقود، وعن لقمة عيش وحبّة دواء وبعض دفء في بلدان تكاتفت حكوماتها المُتحضّرة التي صاغت إعلان حقوق الإنسان على نهبه ومحاصرة من بقي هنا بالعقوبات والجيوش والموت المجاني في ادّعاء واه بأنها تُحاصر الحكومات وتعاقبها وهي تُدرك تماماً أن الفقراء وحدهم المحاصرون والمعاقبون حين يفرحون وبحزن مُستتر بسفر أبنائهم عنهم لبلاد تمنحهم بعض قدرهم وإنسانيتهم، هم المحرومون حتى من رغيف الخبز الذي كانت بلادهم تورّد القمح لأغلب بلدان العالم بينما يقفون اليوم طوابير لا تنتهي من أجل فتات بعض حقوقهم التي اغتالها الفاسدون وتُجّار الحروب المدعومون من مسؤولين لا يقلّون عنهم فساداً واستغلالاً لأبسط احتياجاتهم، وبالتالي انتهاك حقوقهم التي نصّت عليها الاتفاقيات الدولية وصانها الدستور، في الوقت الذي تنتهك فيه الدول الكبرى وتستبيح الأرض السورية لأجل مصالحها ومطامعها في ثرواتها الباطنية وسواها من مصالح استراتيجية تُخالف بلا أدنى شكّ كل ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة كتقرير الشعوب لمصيرها، والمساواة في السيادة والاستقلال، وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية، ومنع التهديد بالقوة أو استعمالها، والاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. كما أنه مُخالف لإعلان منح الاستقلال رقم ١٥١٤ تاريخ ١٤ كانون الأول لعام ١٩٦٠ الذي جاء فيه:

– إن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يُشكّل إنكاراً لحقوق الانسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويُعيق قضية السلم والتعاون العالميين.

– لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تُحدّد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

– تلتزم جميع الدول بأمانة ودقّة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الانسان، وبهذا الإعلان على أساس المساواة وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية لجميع الدول، واحترام حقوق السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الشعوب.

وهنا، أليس في كل هذا تناقض صارخ وفاضح بين ما نصّت عليه الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الدول المُتحضّرة آنذاك، وبين ما تفعله اليوم في سورية وغيرها من بلدان؟

وهل بقي من قيمة إنسانية وأخلاقية لتلك اللوائح والمعاهدات والاتفاقيات في وقت باتت حقوقنا كسوريين متلاشية في مهب رياح طمع وجشع الفاسدين من مسؤولين وأشباههم من جهة، وفي قلب عواصف المصالح والمطامع الدولية من جهة أخرى؟

أليس من حقنا العيش في دولة مدنية علمانية ترعى وتصون حقوق المواطنة التي تساوي بين الجميع في الحقوق والواجبات بغضّ النظر عن أيّ انتماء كان..؟؟!!

شباب اليوم بين الدراسة الجامعية وتعلّم الخبرات العملية

» د. عبادة دعدوش

إن كان صعباً علينا أن نتخيّل غيمة بلا مطر يُجدّد الأرض ويُعيد لها خصوبتها، فالأصعب منه أن نتخيّل الإنسان بلا علم يتكىء عليه ويحارب من خلاله ولأجله، وفي الوقت ذاته عليه أن يعمل حتى يدرك أهمية العلم الذي تعلّمه، فالعمل قيمة للإنسان وفقدانه له يعني فقدانه لنفسه ومن ثم لوطنه، لأن رقيّ الأوطان مسؤولية أبناء الوطن جميعاً. وفي واقع اليوم يقع الشباب في حيرة كبيرة بين الدراسة الجامعية والخبرات العملية واكتساب المهارات للحصول على عمل وقوت عيش.

نحن نعلم أنه في وقتنا الحالي والظروف المَعيشة، عندما يتقدم أيُّ شابّ إلى وظيفة ما، فأول ما سيواجهه سؤال يوّجه له من قبل مسؤول الموارد البشرية، عمّا يمتلك من خبرات وشهادات؟! فإن أجاب الشاب بأنه يمتلك شهادة علمية فقط يصبح قبوله صعباً، أما في حال أجاب بأنه يمتلك شهادة علمية وخبرة عملية سابقة، فسيصبح الأمر أسهل، وهذه هي المعضلة الصعبة في الحقيقة، واحدة من الاثنتين لا تكفي بشروط قبول التوظيف، ففي واقعنا الحالي وفي ظلِّ التطور الحاصل والمُتسارع، بات من الضروري أن يحمل الفرد جوازي سفر، الأول هو شهادة علمية تسمح له بالدخول للوظيفة، والثاني خبرة أو مهارة عملية تُتيح له العمل فيها.

لا يمكننا اليوم الاستغناء عن تعلّم المهارات وعن رفد وتقوية الشهادة الجامعية بخبرة، لأنه وببساطة لا يحدث التوظيف سوى لمرة وحدة وبعدها تصبح مسؤولية الفرد بضرورة تطوير نفسه وتحسين مهاراته بما يُدعّم موقعه الوظيفي، لذلك مهم جداً خلق حالة توازن بين التعليم الجامعي وتعلّم الخبرات والمهارات العلمية الكافية للدخول في سوق العمل. وحتى لا يقف الفرد بين مفترق الطرق، عليه الاهتمام بمواكبة التطور الحالي واكتساب مهارات ومعلومات جديدة وأدوات عملية تخلق منه رقماً صعباً في المجتمع.. ولا ننسى أن الاستفادة من العلوم وتطبيقاتها من أجل النهوض والتقدم تحمل بين طياتها التصميم القوي على التعلّم المستمر وتحويل العقبات التي تعترض طريق الفرد إلى وسيلة للتقدم والتغيير، وتسخير كل طاقاته الكامنة بالعمل والتعلّم. هكذا يكون العلم والعمل وسيلة للارتقاء عندما يسعى الفرد بالعمل على ذاته ضمن عجلة التسارع، ويسعى للتوازن بين ما تعلّمه وما ينبغي أن يتعلّمه ليحقق مردوداً مادياً يدعم تحقيق أهدافه المستقبلية.

العـــــدد 1090 ـ الأربعـــــاء 10 كانون الثـــاني 2024

مقاعد مُكسَّرة وجدران أنهكها الزمن!

» وعد حسون نصر

مدراسنا الحكومية، منذ ما قبل الأزمة حتى اليوم، في حالٍ يُرثى لها، فنوافذها تصفر فيها الريح وتستغيث لأنها بحاجة إلى زجاج.. أمّا جدرانها فقد شاخت وتصدّعت وهي آيله للسقوط حتى قبل مجيء الزلزال، فكيف حالها بعده؟ أبوابها إن وُجِدتْ مفتوحة دائماً لأن لا قفل ولا مفتاح لها، فهي أشباه أبواب لا تردُّ البرد ولا تحجب صوت الضجيج عن طلاب يجلسون على مقاعد لا تسند الظهور، ولا تحضن الكتب والدفاتر لأن غالبيتها مكسور وفيها فكر الطالب مشغول، كيف يجلس وكيف يكتب وإن سأله المعلم عن ماذا تحدث الدرس؟ يخشى ماذا سوف يقول لأنه كان بالمقعد مشغول! أمّا مدافئ الشتاء فحدّث ولا حرج، إذ إن بابها مكسور، لا قسطل يسندها ولا خزان وقود ليُشعلها المعلم فتنثر بعض الدفء.. وبالتالي مداخنها باتت مكاناً تُعشّش فيها الطيور.

وإذا ما نظرنا إلى واقع الوزارة الحكيمة، نجد أن حلولها عقيمة وإن وجدت فهي عبارة عن جباية من الطلاب، تارةً لطبع أوراق الاختبارات، وأخرى لشراء أقلام للسبورة، أو لسدِّ عجز تلف القرطاسية والكتب المُمزّقة وفي زوايا المكتبة منثورة! طبعاً لا ننسى غياب الكثير من المُدرّسين ونقص الكوادر والاختصاصيين مع العلم أن في كل عام نجد مجموعة من الخريجين الجامعيين تنتظر وتفتش عن شاغر، لكن الوزارة لا تعلن عن مسابقة وكأنها ليست بحاجة لملِ الشواغر المُتكاثرة! أمّا إذا ما تعرّفنا إلى وضع المعلم، فنجد أن البعض يعطي المعلومة للطالب بضمير حي، لكن البعض الآخر يدخل للصف حياً، ولكنه يخرج شبه ميت، فهو لا يعطي إلاّ رقم هاتفه لدرس خاص يعيده للحياة!

حاول المجتمع الأهلي ترميم هذا الخراب في المدارس، وبدأ العمل كخلية نحل من جمع تبرعات من المقتدرين مادياً، لعمل تطوعي وميداني لأصحاب المهن من المجتمع الأهلي، وقد تم إنجاز القدر الكافي من الإصلاحات للأبواب والمقاعد والنوافذ وحتى الحمامات، كذلك ترميم المداخن وشراء الناقص من عدد المدافئ ضمن القدرة المالية وحتى الجسدية، وحسب وقت ومقدرة كل فرد من أعضاء الفريق، لكن يا ترى هل المجتمع الأهلي وحده المعني؟ أين دور وزارة التربية بمؤسساتها التربوية؟ فمن غير المعقول أن تقف مكتوفة الأيدي، لكن الواضح أنها باتت تعتمد فقط على المجتمع المحلي وعلى بعض المؤسسات والمنظمات الاجتماعية مثل الأونروا والهلال الأحمر، كذلك بما تجمعه من الطلاب من (تعاون ونشاط)، فهي أشبه بعجوز أرملة تعيش على مساعدات أهل الخير!

نأمل إعادة النظر بالأداء الوزاري لوزارة التربية وخاصة أنها المسؤول الأول عن نشأة جيل واعٍ ومتعلم للالتحاق بقطاعات البلد المختلفة من طبابة وقضاء، تعليم وتخطيط، اقتصاد وزراعة وصناعة... الخ. ليكون الجيل الجديد نبراس هذا الوطن. ومن هنا يقع على عاتق هذه الوزارة تهيئة المناخ السليم في المدارس للقيام بالعملية التعليمية بشكل لائق، كذلك لا ضرر من معاقبة كل من تسوّل له نفسه من الطلاب العبث بأثاث المدرسة وتخريب ممتلكاتها، إضافة إلى مشاركة الطلاب بالأعمال التطوعية من إصلاح وما شابه، فإذا وجد الطالب نفسه في موقع المسؤولية سوف يقوم بحماية ما أنجز وسيحافظ عليه. أيضاً على الوزارة أو الهيئات التابعة لها إقامة ندوات للطلاب في كل المراحل الدراسية لتعزيز الوعي لديهم مشيرةً لأهمية التعاون والحفاظ على بيتهم الثاني المدرسة التي يقضون فيها معظم أوقاتهم، ولا ضرر من مشاركة المجتمع الأهلي مادياً وحتى ميدانياً على أن لا تجلس الوزارة مكتوفة الأيدي وكأنها متفرج وجامع للجباية فقط!

إذا ما نظرنا إلى واقع الوزارة الحكيمة، نجد أن حلولها عقيمة وإن وجدت فهي عبارة عن جباية من الطلاب، تارةً لطبع أوراق الاختبارات، وأخرى لشراء أقلام للسبورة، أو لسدِّ عجز تلف القرطاسية والكتب المُمزّقة وفي زوايا المكتبة منثورة!

خاطرة حول الشحاذة

» **يونس صالح**

يعتبر القانون الأمريكي أن الدستور يضمن حرية الشحاذة للمواطن، باعتبار أن حق الشحاذ في إطلاق نداءاته يدخل في نطاق حرية التعبير التي يكفلها الدستور الأمريكي.

ولكن المحكمة العليا في إحدى الولايات المتحدة ضجّت بنداءات شحاذيها، وأصدرت أخيراً حكماً يقضي بسجن (مدّادي الأيدي)..

جمعيات ومؤسسات الدفاع عن الحريات العامة أُخذت على حين غرّة بالحكم، وبدأت حواراً واسعاً حول تأثير هذا القرار على الحريات العامة.. ولقد قال واحد من هؤلاء في مقالة صحافية: إن الشحاذ في أمريكا لا تنطبق عليه صفة (مدّ اليد)، فهو يضع أمامه وعاء أو قطعة قماش وأحياناً قبعة، ثم يبدأ نداءاته، وأحياناً هو يغني هذه النداءات، وليست غلطته إذا وجد أن أناساً كثيرين يمدّون أيديهم إلى جيوبهم، ثم يلقون بالقطع المعدنية أمامه أو في قبعته.

إن الشحاذ في هذه الحالة عبّر عن نفسه ولم يقترف ذنباً يعاقب عليه القانون، وبالتالي فإن الحكم بحبسه يعتبر خرقاً للدستور!

واحد آخر من أعداء الشحادين قال إن الشحاذة مهنة، ومن شروط أية مهنة أن تتوافر فيها (الأمانة) في التعامل بين الطرفين، كما يجب أن تتوافر مواصفات معينة لمزاولتها، وكلاهما غائب عن مهنة الشحاذة، فهي مهنة يمكن أن يزاولها أي شخص، سواء كان سليماً أو معوقاً، غنياً أو فقيراً، طفلاً أو كهلاً، رجلاً أو امرأة، متعلماً أو أمياً.. وبالتالي إذا كان لابد من مزاولتها، فلابد أن تتوافر لها (شهادات) معينة من مرجعيات متخصصة، أسوة بباقي المهن.. وأضاف: عدد الشحاذين: ثم إن الشحاذ يتلقى مبالغ من المال لقاء بضاعة مأمولة يبيعها للمستهلكين، وهذه البضاعة هي الوعد بموقع في الجنة، فإذا كان الموقع حقيقياً فلابد أن يدخل في باب (العقارات)، وهذا الباب هناك قوانين تنظمه، كما أنه يخضع لقوانين الضرائب، وإذا كان وهمياً فإنه يدخل في باب الاحتيال، وهو ما يعاقب عليه القانون.

وهنا ينبري ثالث من أصدقاء الشحاذين للرد فيقول إن الشحاذة هي أقرب إلى المشورة، يعني كما يستشير المريض طبيبه ويتلقى الطبيب بدل استشارة، فإن الشحاذ بكلامه ونداءاته وبوجوده الشخصي نموذجاً أمام الناس، ويريهم عملياً حالة أي واحد منهم إذا فقد عمله ومصدر رزقه، وهو بالتالي يحفزهم على العمل وضرورة النشاط فيه.

وهكذا نرى (أن الرأي العام بأغلبيته يقف إلى جانب الشحاذة، وهي جزء من الحرية التي يتمتع بها المواطن الأمريكي)، بينما الشحاذة عندنا محتقرة، ولولا العيب وبقية من كرامة لتحول قسم كبير من الشعب السوري إلى هذه المهنة التي (يحترمها) الشعب الأمريكي، بسبب السياسة اللامبالية للمسؤولين بمصائر الشعب.. (وحسنة لله يا محسنين!).

قلّةُ أدب

» عبد الرزاق دحنون

لفت انتباهي ما قاله المؤلف الموسيقيّ والمغني المصريّ الضّرير مُصطَفَى سَعيد في سياق تقرير بُثّ عبر شاشة (بي بي سي) بنسختها العربية في جواب عن سؤال حول مصطلح الأغاني الإباحيّة في العالم العربيّ. قال:(مصطلح الأغاني الإباحيّة لم يظهر إلا في العقد الثالث من القرن العشرين، قبل هذا كان هذا الغناء من جزئيات الرصيد الغنائيّ، وكان يستعمل تثقيفاً مرّة وكان يستعمل تعبيراً في مرات أخرى. حَجْر التعبير عن المشاعر هو الذي أدّى فيما بعد إلى الحَجْر على التعبير عن الرأي في طرح من السلطة إلى إملاء أن هذه الدولة يجب ان يكون عندها أدب، بمعنى الاستتار، بمعنى هذا الكلام الفاحش، لا يجوز، هذا المنع هو قرين النظم الاستبدادية التي ظهرت بُعيد الحرب العالمية الأولى. أنت ممنوع تعبّر عن مشاعرك، ممنوع تعبّر عن رأيك في الحكومة، ممنوع تقول رأيك السياسي في أغنية، ممنوع تقول مشاعرك الجسمانية، وتزيد هذه الممنوعات في المجتمعات التي تحكمها طبائع الاستبداد).

قياساً على رأي المغني والملحّن المصريّ مُصطَفَى سَعيد، الّذي يحمل مصادفة اسم بطل رواية الروائيّ السودانيّ الطيب صالح (موسم الهجرة إلى الشمال)، سأشدّ عنان راحلتي مع مُصطَفَى سَعيد بطل الرواية وأعود معه هذه المرّة في هجرة معاكسة من الشمال البارد إلى الجنوب الدافئ، إلى زمن آخر، وتراني سأسلك الطريق إلى مدينة البصرة في جنوب العراق في زمن أوائل القرن الثاني الهجريّ حيث كان يعيش عمرو بن بحر، أبو عثمان، المشهور بالجاحظ، حيث ترك أكثر من مئة وسبعين كتاباً. وساعده على كثرة التأليف امتداد عمره، وانصراف الحكّام وأهل الدولة عن استخدامه في قصورهم ودواوينهم لدمامة وجهه ومرضه الطويل الذي اضطرّه إلى ملازمة بيته وقطع فراغه بالكتابة والتأليف. ومازال الجاحظ في علّته إلى أن وقعت عليه مجلدات العلم، فقضت عليه في البصرة نهاية سنة ٢٥٥ هجرية.

المغني المصري مصطفى سعيد

وعلى فكرةن أعترفُ علانية بأنّني تتلمذتُ وتعلمت من أبي عثمان الشيء الكثير مع بُعد المسافة الزمنية بيننا، ولكن علينا ألا ننسى بأنه طُلب منّا أن نطلب العلم ولو في الصين.

تعبتُ في كتب الجّاحظ بحثاً وتنقيباً فتجد أنّه التقط صوراً من قلّة الأدب الشعبي تحكي بلسان فصيح فضّاح حال المجتمع في زمانه، وقد قيّدها في كتبه المنوّعة، في سياق سرد جميل يخلب اللباب، ويُحرّك المشاعر المكبوتة في النفس الإنسانيّة. ويعلم الله أنني عانيتُ حتى اهتديتُ إلى الصيغة التي تكون مقبولة في طيّات هذا المقال، واخترتُ على كل حال الألفاظ الأكثر أدباً في يومنا هذا، واستبعدت تسمية تلك الأشياء المخفيّة، الحميمة، عند الرجل والمرأة على حدّ سواء، بمسمّياتها الشعبيّة التي استعملها الجّاحظ وغيره. ومن يريد من القراء- وكان حشرياً يدسُّ أنفه في كل شاردة وواردة- فيجدها في مظانّها. وأسأل كيف استطاع الجّاحظ وغيره رواية مثل هذه الحكايات في كتبهم؟ وهل كان زمنهم أكثر حرية من زمننا الأغبر هذا؟ كيف سنحت الفرصة للناس في تلك الأيام التعبير عن مشاعرها بهذه الأريحيّة ونحن اليوم نتلعثم في الحديث والكتابة، ولا ندري كيف نتدبّر أمرنا؟!

قال الجاحظ في رسالة مفاخرة الجواري والغلمان: (كانت خُليدة امرأة سوداء ذات خلق عجيب، وكانت لها دارٌ بمكّة تكريها أيام الحج، فحجّ فتىً من أهل العراق، فاكترى منزلها، فانصرف ليلة من المسجد وقد طاف فأعيا، فلما صعد السطح نظر إلى خُليدة نائمة في القمر، فرأى أهيأ الناس وأحسنه خلقاً، فدعته نفسه إليها فدنا منها، فتركته حتى رفع رجليها فتابعته وأرته أنها نائمة، فضاجعها، فلما فرغ ندم فجعل يبكي ويلطم وجهه، فتعاربت وقالت: ما شأنك؟ لسعتك حيّة؟ لدغتك عقرب؟ ما بالك تبكي؟ قال: لا والله ولكني ضاجعتك وأنا محرِم! قالت: تضاجعني وتبكي؟ أنا والله أحقّ بالبكاء منك. قم يا أرعن!).

وأنا هُنا هذَّبتُ اللفظ وشلت منه قلّة الأدب ولو تركت الحكاية كما رواها الجاحظ بألفاظها في رسالته لقامت القيامة وفار التنّور واتهمتُ بالقذف والتشهير بأعراض الناس ورفع أحد المحامين الغيورين على الدين والدنيا دعوى قضائية ضدّي وجاء عسس الحكومة يحملون الأصفاد وقبضوا عليّ وقيدوني بالجرم المشهود. لا يا سيدي لا أريد ذلك، دعنا نكمل مقالنا هذا على خير!

ثمّ يقول الجّاحظ في مكان آخر: كانت في المدينة المنورة امرأةٌ ماجنة يقال لها سَلَّامة الخضراء، فأخذت مع مخنّث وهي تلوطه بكيرنج -قضيب اصطناعي- فرفعت قضيتها إلى الوالي، فأوجعها ضرباً وطاف بها المدينة على جمل، فنظر إليها رجل يعرفها فقال: ما هذا يا سَلَّامة؟ فقالت: بالله اسكت، ما في الدنيا أظلم من الرجال، أنتم تنكحوننا الدهر كله فلما نكحناكم مرة قتلتمونا!

انظر ما أجمل أن يوثّق لنا الجّاحظ هذه المعلومة التي لا تخطر على البال، ولم يوثقها غيره فيما أعلم، عن جدّ فرحت حين قرأتها لأن فيها من الدلالات الشيء الكثير. وتذكّر أن هذه الواقعة حدثت قبل أكثر من ألف عام في المدينة المنورة في الجزيرة العربية! والشيء بالشيء يذكر فقد كنتُ من سنوات مضت عند أحد الأصدقاء الملتزمين دينياً في مدينة دوما من ريف دمشق أنظر في مكتبته الإسلامية الغنية، فلمحتُ على أحد الرفوف كتاب (المخلاة) من تأليف بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي-من جبل عامل في لبنان- تناولته، وقلتُ لصاحبي ما لك ومخلاة العاملي؟ ورحت أقلب صفحاته حتى توقفت عند ملحة فيها قلّة أدب، قلت لصديقي اسمع هذه: جاء شحاذ إلى باب أحد الميسورين من التجار، طرق الباب، ففتح له ربّ الدار. فقال الشحاذ:

-من مال الله!

أجاب ربّ البيت:

-أمّ العيال خارج البيت.

ردّ الشحاذ:

-اطلب شيئا آكله لا شيئا أنكحه.

غشي صديقي من الضحك، وبعد أن عاد إلى رشده، استحلفني هل هذا ما جاء في الكتاب أم أنني مؤلف الحكاية؟ أريته موضعها فاستغرب الأمر. كيف يكون ذلك في كتاب تراث إسلامي. قلتُ: هوّن عليك يا صديقي، كتب تراثنا الإسلامي، التي تظنها رصينة رزينة، متخمة

بهذه التعابير والحكايات التي تعكس بصدق نمط الحياة الذي كان سائداً حينذاك، وستجد الكثير منها في كتب التفاسير والحديث والكشاكيل وكتب الأمثال ومرويات العرب وكتب الملح والنوادر وألف ليلة وليلة. وهي كثيرة عند أبو عثمان الجاحظ وأبو حيان التوحيدي والميداني في مَجمع الأمثال والراغب الأصفهاني في محاضرات الأدباء، وغيرهم كثير. وهذه الطبعات الحديثة من كتب تراث الحضارة الإسلامية في عصرنا هذا والموسومة أغلفتها بعبارة (طبعة مُهذّبة) ما هي إلّا حذف قلّة الأدب التي تخدش الحياء العام، والتي تلتزمها الدول حيث تراها مُخلة بالأدب، والحكومات تحذفها حفاظاً على العلاقات الاجتماعية المؤدبة بين البشر في الدولة المُهذّبة. وطبعاً الناس في الشارع العام لا تلتزم هذا الأدب في حديثها اليومي فتراها تشتم الحكومات ورؤساء الجمهوريات والملوك والسلاطين بعبارات فاحشة لا نستطيع ذكر بعضها هُنا على كل حال. أصلحهم وأصلحنا الله وإياكم، ودعونا نكمل مقالنا على خير.

لم يلتزم المفكر والباحث العراقيّ الراحل هادي العلويّ البغداديّ بهذا التهذيب في كتابه (المستطرف الجديد) مختارات من التراث، الّذي جمع فيه خلاصات مهمة من شؤون الناس في العصور الإسلامية المختلفة. وفيه نقلاً عن الأغاني لأبي الفرج الأصفهانيّ: (بلغ عبد الله بن الزبير أن أخاه مصعب وكان قد استولى على العراق، وقد تزوج امرأتين من حسناوات قريش وأعطى كلّ واحدة منهما مليون درهم. فقال: إنَّا بعثنا مصعباً إلى العراق فأغمد سيفه وسلّ قضيبه). وفي حكاية كيف قُتل الشاعر هُدبة بن خشرم؟ يقول: (قَتَلَ هُدبة بن خشرم رجلاً فجيء بالشاعر للقصاص. وعرض أهل هُدبة بن خشرم دية ضخمة لإنقاذه من القتل- القاتل يُقتل- وكاد ابن القتيل أن يوافق، فقالت له أمه على رؤوس الأشهاد: أُعطي الله عهداً لئن لم تقتله لأتزوجه فيكون قد قتل أباك ونكح أمك. فقتله بعد حين).

وجليس كتب التراث كحامل المِسْك إمّا أن تبتاع منه وإمّا أن تجد منه رَيحاً طيباً، وقد وجدتُ عند الميداني في مَجمع الأمثال عالماً غنياً من البشر الذين خاضوا في الحياة خوض مُدرك عارف بحقائقها. ولعل حكاية دلال وقومه تدلّ دلالة لا لبس فيها على سعة الحياة التي كتب عنها الميداني: دلال من مخنّثي المدينة، واسمه نافذ، وكنيته أبو يزيد، وهو ممن خصاهم خطأ ابن حزم الأنصاري أمير المدينة في عهد سليمان بن عبد الملك. تقول الأخبار المروية في عدد من كتب التراث: جاء أمر الخليفة إلى ابن حزم عامله أن أَحصِ لي مخنثي المدينة! (أُحْصِ بالحاء)- فتشظّى قلمُ الكاتب فوقعتَ نقطة على ذروة الحاء فصيرتها خاء، فلما ورد الكتاب المدينة ناوله ابن حزم كاتبه فقرأ عليه: اخْصِ المخنثين. فقال له الأمير:

- لعلّه أحص بالحاء؟!

فقال الكاتب:

- إن على الحاء نقطة مثل تمرة.

فتقدم الأمير في إحضارهم، ثم خصاهم، وهم: طويس، دلال، نسيم السحر، نومة الضحا، برد الفؤاد، ظل الشجر.

وجود هؤلاء القوم في بواكير المجتمع الإسلامي الناهض يدفعنا لتأكيد فكرة جوهرية وهي عندما ترافق الإسلام مع بنية حضارية قائمة اتسعت دائرة الحرية لتشمل العلاقات الإنسانية التي تحترم الآخر مهما كان هذا الآخر. ونحن هنا لا نؤكد صحة الرواية لأنها تقترب من صيغ الحكايات، ولكنني أعتقد أن لها سنداً في الواقع. ويؤكد هادي العلويّ البغداديّ في هذا السياق اندماج القيم الجاهلية مع المدنية الإسلامية الجديدة، وكان لهذه القيم حضورها الفاعل في جميع زوايا العصور الاسلامية. وقد توقفت الفعالية الحضارية للمدنية الإسلامية عن التطور مع القرن الثامن الهجري، ودخل العالم الإسلامي في استعصائه الذي لا يزال حتى اليوم. وتوقف الحضارة لا يمحوها وإنما يحوّلها إلى تراث. والتراث من الإرث الذي يعني موت المورّث مع بقاء ميراثه، بحكم أن الموت انقطاع عن الحياة وليس عن الوجود. ولما كانت الحضارة الإسلامية قد وجدت فالعدم لا يسري عليها، لكنها ماتت فخلفت لنا هذا الإرث الواسع. وليس الدين الإسلامي من مورثات هذه الحضارة لأنه الآن حّي. والدين بجوهره مباين للحضارة فهو يعيش معها ودونها.

لو نظرت في حكايات النساء الوافرة التي وردت في مجمع الأمثال ستجد إضافة إلى الطرافة ظاهرة جميلة موحية جديرة بالتنويه وهي وجود المرأة الصاخب في جميع مفاصل المجتمع الناهض المتحرك مع القيم الحضارية التي يلهج بها، على عكس ما يُشاع عن ضيق المساحة التي كانت تتحرك فيها المرأة العربية. بمعنى توافق وتطابق بين طرفي الفعل الإنساني الذكر والأنثى، مما جعل النهضة الحضارية ممكنة. وفي ظني إظهار هذا الجانب من دور المرأة في تراثنا يفيد الأجيال الجديدة الناهضة. وإن كان لابدّ، فهذه ملحة الختام من أبي عثمان. قال بعضهم: (كنا في مجلس رجل من الفقهاء فقال لي رجل: عندك حرّة أو مملوكة؟ قلت: عندي أمّ ولد، ولِمَ تسال عن ذلك؟ قال: إن الحرّة لها قدرها، فأردتُ أن أعلمك ضرباً من الجماع طريفاً. قلت: قل لي! قال: إذا صرت إلى منزلك فنم على قفاك، واجعل مخدّة بين رجليك وركبك ليكون وطاءً لك، ثمَّ ادعُ الجارية وأقم قضيبك وأقعدها عليه، وتحوِّل ظهرها إلى وجهك، وارفع رجليك ومُرها ان تأخذ بإبهامك كما يفعل الخطيب على المنبر، ومُرها تصعد وتنزل عليه فإنه شيء عجب. فلما صار الرجل إلى منزله فعل ما أمر به، وجعلت الجارية تعلو وتستفل، فقالت: يا مولاي، من علّمك هذا الضرب من الجماع؟ قال: فلانٌ المكفوف. قالت: يا مولاي، ردَّ الله عليه بصره!).

الجاحظ كما تخيله الفنان التشكيلي السوري خالد جلل

الناعورة الحمويَّة.. الصديقة الوفية للبيئة

» فادي إلياس نصار

عندما عجز السكان القدماء لمدينة حماة عن الاستفادة من مياه نهر العاصي؛ بسبب مجراه الذي انخفض مع مرور الزمن، إلى مستوى أدنى من السهول المحيطة به، اخترعوا الناعورة. فكانت دائرية جميلة الشكل، حزينة الصوت، تشيخ قليلاً، لكنها لا تكلّ ولا تملّ من خدمة الإنسان، كل ما تحتاجه بعض الصيانة من حين إلى آخر، فأطلقوا عليها لقب (خادمة ببلاش).

اليوم، تدور في مياه نهر العاصي الذي يخترق مدينة حماة سبع عشرة ناعورة أثرية، من أصل النواعير الأم (المقدَّرة بـ٥٠ ناعورة)، من ضمنها أكبر وأشهر نواعير العالم على الإطلاق (الناعورة المحمدية)، التي يصل قطرها إلى ٢٥ متراً، فيما يبلغ قطر أصغرها سبعة أمتار.

وجدت أقدم رسوم للنواعير، في لوحة فسيفساء، يعود تاريخها إلى القرن الرابع قبل الميلاد، عُثر عليها في مدينة أفاميا السوريّة، فيما تُشير الكتابات القديمة للمهندس العسكري الروماني (ماركوس فيتروفيوس بوليو) إلى أنَّ الرومان هم البناة الأوائل للنواعير، بحدود القرن الأول قبل الميلاد.

تصدر النواعير أثناء دورانها صوتاً خاصاً يسمّى (نعير)، ينتج عن احتكاك المحور الخشبي العملاق (قلب الناعورة)، مع الركيزة الحجرية العملاقة، ويعطي ما بين ١٢٠ و١٧٠ نغمة موسيقية، ومنه أخذت اسمها (الناعورة).

قبل اختراع المولدات ومضخات المياه الكهربائية التي تعمل بالوقود، كانت النواعير الوسيلة الأولى للحصول على الطاقة الميكانيكيّة المتفوقة على طاقة الجهد العضلي للإنسان أو الحيوان، فهي تُولّد طاقة بقوة الماء، فتنتقل الطاقة المتولدة إلى الآلة، من خلال عمود العجلة.

تدور الناعورة دورة كاملة كلّ عشرين ثانية، تعطي خلالها ٢٤٠٠ لتر من الماء، فهي تغطس صناديقها منقلبة فارغة في النهر، فترتفع ممتلئة بالمياه، الذي تصبه في القنوات المائية، المحمولة على قناطر عالية جداً(تحتوي على ٣٢ قوساً تسمّى الحجريّة) ثم تقود الجاذبية الماء على طول القنوات، التي تتفرع إلى قنوات أصغر توصلها إلى البيوت والبساتينً، بغرض تأمين مياه الشرب أو لري المحاصيل، أو طحن الحبوب، أو تزويد البيوت بمياه الشرب، داخل مدينة حماة وخارجها، ثم في ما بعد، استخدمت لتشغيل آلات نشر الخشب والمضخات، ومنافيخ الهواء اللازمة لصهر المعادن.

الناعورة ليست مجسماً جامداً، بل عبارة عن جسد حيوي يضم آلاف القطع، من أخشاب الجوز (بشكل رئيسي)، والسنديان والتوت والشوح، تتفاوت في أحجامها بين ١٠ سنتيمترات و١٠ أمتار، تُثبَّت مع بعضها بواسطة مسامير مختلفة الأحجام بعضها صغير، وأخرى يتراوح طولها بين ٤٠-٦٠ سم، حسب قطر الناعورة، تثبت عليها صناديق يتراوح عددها بين ٥٠ و١٢٠ صندوقاً.

الكمّ الهائل منَّ القطع الخشبية الكبيرة والصغيرة جعل من صناعة النواعير عملاً مُربكاً ومُعقداً، يحتاج إلى دقة وتوازن عند تنفيذه، لأنه يوضع على محور خشبي من أجل الدوران، لذلك فإن أي خطأ يؤدي إلى توقفها وعدم دورانها مهما كانت قوة المياه كبيرة.

النواعير الحموية عمودية أفقية المحور، تُدار بالدفع السفلي، وهي أقدم أنواع النواعير، بينما النواعير الموجودة في نيبال وشمال الهند، عموديّة المحور، أي تتألف من مجاذيف متصلة بمحور خشبي يعمل تيار الماء على تدوير مجاذيفه، وتالياً تدوير محوره الذي يقوم مباشرة بتدوير الطواحين الحجريّة.

توجد طاحونة مياه في بلجيكا على نهر آوثر، استُنبطت من فكرة الناعورة الحمويَّة، كما الكثير من الاختراعات، استندت على مبدأ النواعير ذاته، كمضخات رفع المياه من الآبار العميقة، ومولدات الكهرباء، وطواحين إنتاج الطاقة الهوائية.

أقل ما يقال في الناعورة إنها ابنة الطبيعة، وصديقة البيئة، والنموذج الأساسي لكل مولدات الطاقة المستدامة.. محاربة شجاعة للجفاف، تعطي الحياة لكل ما تلامسه، ويشهد على ذلك أهالي حماة والحركة التجارية والسكانية الكثيفة بجوار النواعير، التي تئن وتنعر، فيما تروي المياه تاريخ المدينة العريقة.

أقل ما يقال في الناعورة إنها ابنة الطبيعة، وصديقة البيئة، والنموذج الأساسي لكل مولدات الطاقة المستدامة.. محاربة شجاعة للجفاف، تعطي الحياة لكل ما تلامسه

100

2024

عام الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي السوري